

المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية

إعداد

حسين عبد المطلب الأسرج

باحث اقتصادى، مدير ادارة بوزارة التجارة والصناعة المصرية

متزل (للمراسلة): ميت راضى 13826 - بنها - القليوبية - مصر

عمل: القاهرة - امتداد شارع رمسيس - أبراج وزارة المالية - مبنى وزارة التجارة والصناعة - البرج الخامس - الدور الرابع - حجرة رقم 8

Mobile (0020106237534)

E.Mail:hossien159@gmail.com

ملخص

يتوقع للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادي في هذه الدول العربية خلال العقود القادمة. بالإضافة الى توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة . دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الوظائف ومكافحة البطالة في الدول العربية يزداد على جبهتين، الأولى: لمكافحة البطالة المرتفعة. والجبهة الثانية: مقابلة احتياجات الدول العربية باستحداث 100 مليون فرصة عمل فيها خلال العشرين سنة القادمة.

وتهدف هذه الورقة إلى دراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل وخلق فرص العمل في الدول العربية . من خلال التعرف على مفهوم المشروعات الصغيرة وأهميتها بالنسبة إلى الدول العربية. علاوة على عرض أهم التحديات التي تواجه تنمية هذه المشروعات . وأخيرا التوصية بعدد من السياسات لتنمية وتفعيل هذا القطاع الهام وتعظيم دوره في التشغيل وخلق فرص العمل في الدول العربية.

Abstract

The role of small and medium enterprises in job creation in the Arab countries

It is expected for small and medium-sized to be a locomotive for economic growth in the Arab countries during the coming decades. In addition to providing many job opportunities for the steady population growth. The role of the sector, small and medium enterprises in creating jobs and combating unemployment in the Arab countries increased on two fronts, first: to combat high unemployment. The second front: meet the needs of Arab countries, the development of 100 million jobs during the next twenty years.

The aim of this paper is to study small and medium enterprises and their role in employment and job creation in the Arab countries. By identifying the concept of small businesses and their importance to the Arab countries. In addition to presenting the most important challenges facing the development of these projects. Finally, the paper tries to recommend a number of policies for the development and activation of this important sector and increase its role in employment and job creation in the Arab countries.

جدول المحتويات

4	مقدمة.....
4	مشكلة البحث:
5	هدف البحث :
6	خطة البحث :
7	أولاً: طبيعة ومفهوم المشروعات الصغيرة
7	1- مفهوم المشروعات الصغيرة
9	2- المعايير الدولية لتعريف المشروعات الصغيرة:
10	3- خصائص ومزايا المشروعات الصغيرة:
13	ثانياً: واقع وأهمية المشروعات الصغيرة في الدول العربية
13	1- واقع المشروعات الصغيرة في الدول العربية
16	2- أهمية المشروعات الصغيرة في الدول العربية :
18	3- الأهداف الاستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية
19	ثالثاً : حول التشغيل والبطالة في الدول العربية
19	1- مفهوم البطالة (UNEMPLOYMENT)
20	أولاً: النظرية الاقتصادية و مفهوم البطالة :
25	2- أنواع البطالة:
28	3- المستوى العام للبطالة في البلدان العربية :
30	4- أسباب شيوع ظاهرة البطالة
32	رابعاً: تحديات التشغيل في الدول العربية
33	1- نمو السكان والقوى العاملة العربية في البلدان العربية
	خامساً: العوائق التي تحد من مساهمة المشروعات الصغيرة في التشغيل وتوليد فرص العمل في الدول العربية
36:
36	1- جهود الحكومات العربية لخلق فرص العمل
37	2- العوائق التي تحد من مساهمة المشروعات الصغيرة في التشغيل وتوليد فرص العمل في الدول العربية :
39	الاستنتاجات والمقترحات :
39	1- الاستنتاجات :
40	2- التوصيات

المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية

مقدمة

مشكلة البحث:

يقف التشغيل على رأس التحديات التنموية للأقطار العربية قاطبة، كونها تعاني معدلات بطالة من بين الأعلى على المستوى العالمي، فمشكلة التشغيل والبطالة في الدول العربية بلغت حدا يجعل منها محور التنمية ليصبح دعم التشغيل وتخفيض نسبة البطالة الهدف الاسمي لكل جهد تنموي ومجال تعاون عربي لان المشكلة تمس الجميع دون استثناء. فالدول العربية تعاني من مشكلة البطالة التي تقدر معدلها بنحو 24%، وترتفع التقديرات في بعض الدول الى 32%¹. ويزداد التحدي الذي يواجهه الدول العربية بملاحظة أن أكثر من 50 مليون من الشباب العربي سيدخلون سوق العمل بحلول 2010 وحوالي 100 مليون بحلول 2020 وهناك حاجة لخلق حوالي 6 ملايين وظيفة جديدة. ويمكن لارتفاع معدلات البطالة بشكل مستمر أن يعيق النمو الاقتصادي والتنمية العادلة المستدامة وأن يساهم في حدوث نزاعات واضطرابات اجتماعية. وفي العام 2004، بلغ عدد الشباب العاطلين عن العمل والذين يبحثون عن عمل 5.2 مليون شخص. ومع أن الشباب لا يمثلون سوى 24% من القوة العاملة في المنطقة، فإنهم يشكلون قرابة 44% من مجموع العاطلين عن العمل². من جهة أخرى فإن ما يزيد عن 73 مليون عربي من العرب يعيشون تحت خط الفقر ويزداد الحال سوء مع تزايد ضغوط الانفجار السكاني وتقلص فرص العمل وانخفاض متوسط دخل الفرد بفعل التضخم، إضافة الى ان حوالي 40% من العرب البالغين 65 مليون شخص اميون وثلاثا هذا الرقم من النساء³.

وتقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدور رئيسي في توفير فرص العمل، إلى جانب مساهمتها بنصيب كبير في إجمالي القيمة المضافة وقيامها بتوفير السلع والخدمات بأسعار في متناول اليد لشريحة ضخمة من ذوي الدخل

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، الكويت، يونيو 2006، ص 78

² يشير تقرير منظمة العمل العربية أن المنطقة العربية تعاني من ارتفاع معدلات البطالة، حيث يعتبر المعدل الأعلى مقارنة بالمعدلات السائدة في المناطق الاخرى من العالم إذ يتجاوز 14 في المائة وأن المعدلات الأعلى للبطالة كانت بين الشباب، إذ يتجاوز هذا المعدل 25 في المائة ويشير التقرير إلى أن معدلات البطالة بين الإناث هي الأعلى مقارنة بالذكور إذ بلغت عام 2006 أربعة أضعاف المعدل بين الذكور في مصر وثلاثة أضعاف المعدل بين الذكور في سورية وضعفي المعدل بين الذكور في الأردن، لكنها تكاد متساوية بين الجنسين في البحرين والجزائر وتونس والمغرب. وترتفع معدلات البطالة بين المتعلمين في كافة الدول العربية وهي أكثر حدة بين الإناث، حيث تتجاوز 23 في المائة في الكثير من الحالات وخاصة بين الجامعيين في دول الخليج العربية. ويشير هذا الارتفاع في معدلات البطالة بين الفئات الأكثر تعليما إلى عدم التوافق بين مخرجات التعليم ومحتوي ومناهج التعليم من ناحية، والاحتياجات المتطورة لأسواق العمل من ناحية ثانية وبقاء بعض التوجهات المقيدة لعمل الإناث فاعلة من ناحية ثالثة. وتشير البيانات إلى أن معدلات البطالة بين الأميين هي الأدنى في غالبية الدول العربية، في حين أنها مرتفعة بين حملة المؤهلات التعليمية الثانوية والمتوسطة والجامعية لتبلغ عشرة أضعاف مستوياتها بين الأميين في مصر وثلاثة أضعافها في الجزائر وخمسة أضعافها في المغرب. راجع: منظمة العمل العربية، موجز التقرير

العربي الاول لمنظمة العمل العربية، حول التشغيل والبطالة في الدول العربية: نحو سياسات وآليات فاعلة، القاهرة، 2008، ص 64

³ نشرة الاسكوا، العدد 52/1، 8 يناير 2007

المحدود، كما أنها قادرة على تدعيم التجديد والابتكار وإجراء التجارب التي تعتبر أساسية للتغيير الهيكلي من خلال ظهور مجموعة من رواد الأعمال ذوي الكفاءة والطموح والنشاط.

فهذه المشروعات تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، كما تساهم هذه المشروعات بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي، كما أنها توفر ما بين 40% - 80% من إجمالي فرص العمل، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 85%، 51% من إجمالي الناتج المحلي في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب.¹ ويحتل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة مكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، فهي تعتبر النمط الغالب للمشروعات في الدول العربية، فهذه المشروعات تشكل حوالي 99% من جملة المؤسسات الاقتصادية الخاصة غير الزراعية في مصر، ويساهم بحوالي 80% من إجمالي القيمة المضافة التي ينتجها القطاع الخاص ويعمل به حوالي ثلثي القوة العاملة وثلاثة أرباع العاملين في الوظائف الخاصة خارج القطاع الزراعي، أما في الكويت فيشكل هذا القطاع ما يقرب من 90% من المؤسسات الخاصة العاملة، ويضم عمالة وافدة تقدر بنحو 45% من قوة العمل، وعماله وطنية بنسبة تقل عن 1%، وفي لبنان تشكل هذه المؤسسات أكثر من 95% من إجمالي المؤسسات، وتساهم بنحو 90% من الوظائف. وفي دولة الامارات شكلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو 94.3% من المشاريع الاقتصادية في الدولة، وتوظف نحو 62% من القوة العاملة، وتساهم بحوالي 75% من الناتج الاجمالي للدولة.²

ويتوقع لهذه المشروعات أن تكون قاطرة للنمو الاقتصادي في هذه الدول خلال العقود القادمة، وأن تساهم في توفير العديد من فرص العمل اللازمة للزيادة السكانية المطردة، حيث يتنامى دور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق الوظائف ومكافحة البطالة في الدول العربية على جبهتين، الأولى: لمكافحة البطالة المرتفعة. والجبهة الثانية: مقابلة احتياجات الدول العربية باستحداث 100 مليون فرصة عمل فيها خلال العشرين سنة القادمة.

هدف البحث :

ويهدف هذا البحث إلى دراسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل وخلق فرص العمل في الدول العربية وذلك من خلال التعرف على مفهوم المشروعات الصغيرة وأهميتها بالنسبة إلى الدول العربية، وأهم التحديات التي تواجه تنميتها، وأخيراً يحاول البحث اقتراح عدد من المحاور لتنمية وتفعيل هذا القطاع الهام وتعظيم دوره في التشغيل وخلق فرص العمل في الدول العربية.

¹ البنك الأهلي المصري، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم 141 لسنة 2004، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة، ص 74.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، الكويت، يونيو 2006، ص 78.

خطة البحث :

قسم البحث كما يلي:

- أولاً: طبيعة ومفهوم المشروعات الصغيرة
 - ثانياً : واقع وأهمية المشروعات الصغيرة في الدول العربية
 - ثالثاً: حول التشغيل والبطالة في الدول العربية
 - رابعاً: تحديات التشغيل في الدول العربية
 - خامساً: العوائق التي تحد من مساهمة المشروعات الصغيرة في التشغيل وتوليد فرص العمل في الدول العربية
- الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: طبيعة ومفهوم المشروعات الصغيرة

1- مفهوم المشروعات الصغيرة

مصطلح المشروعات الصغيرة مصطلح واسع انتشر استخدامه مؤخرًا، ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في منشأة صغيرة تستخدم عدد معين من العمال، ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المتزلية. وتجمع الآراء على الأهمية المتعاظمة للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد القومي سواء في البلاد المتقدمة أو النامية خاصة في ظل الاحتياج المتزايد لتوليد فرص العمل المنتجة. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم كما أنها توفر ما بين 40% - 80% من إجمالي فرص العمل، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنحو 85%، 51% من إجمالي الناتج المحلي في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب¹. ويختلف تعريف ومفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقاً لاختلاف إمكاناتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل درجة التصنيع وطبيعة مكونات وعوامل الإنتاج الصناعي ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية القائمة قبل الصناعة الحديثة، والكثافة السكانية، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للاجور والدخل وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها. كما ويختلف التعريف وفقاً للهدف منه، وهل هو للاغراض الإحصائية أم للاغراض التمويلية أو لاية أغراض أخرى²

1 البنك الأهلي المصري، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم 141 لسنة 2004، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة، ص 74

² ما زال تحديد تعريف موحد ومعتمد لتصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يثير نقاشاً من ناحية اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في القطاعات الاقتصادية واختلاف مراحل النمو الصناعي والتقدم التكنولوجي، فالمتوسط أو الكبير في دولة نامية يعتبر صغيراً في دولة متقدمة. وتشير دراسة قامت بها منظمة العمل الدولية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجود أكثر من 25 تعريفاً مختلفاً في 25 بلداً أجريت عليها الدراسة، بالإضافة إلى تباين في التعريف بين المنظمات الدولية والإقليمية. وتتنوع معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين معيار العمالة، رأس المال، القيمة المضافة، أو وفقاً للخصائص الوظيفية مثل نوع الإدارة أو التخصص أو أساليب الإنتاج أو اتجاهات السوق. ويتطلب التعريف الواضح توفر عدة عوامل مثل المعلومات ودقتها، البناء الهيكلي للمشروعات حسب الأنشطة المختلفة، وخطة القطاع العام في دعم ومساندة المشروعات الاقتصادية. وتستند الدول العربية في تعريفها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حجم العمالة، وحجم رأس المال، وحجم المبيعات، ونوعية التكنولوجيا المستخدمة والخصائص التي تتميز بها هذه الصناعات، إلا أن معيار العمالة يعتبر الأكثر استخداماً لسهولة الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بعدد العمال. راجع، الأمانة العامة للاتحاد العام

وتشير دراسة قامت بها منظمة العمل الدولية عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بوجود أكثر من 25 تعريفاً مختلفاً في 25 بلداً أجريت عليها الدراسة، بالإضافة إلى تباين في التعريف بين المنظمات الدولية والإقليمية¹. فالبنك الدولي يعتمد تعريفاً للمشروعات الصغيرة بأنها التي يعمل بها حتى 50 عامل واجمالي الأصول والمبيعات حتى 3 مليون دولار. ولا يوجد اتفاق حول تعريف المشروعات الصغيرة بين المنظمات الدولية، فالبنك الدولي يعتمد تعريفاً للمشروعات الصغيرة بأنها التي يعمل بها حتى 50 عامل واجمالي الأصول والمبيعات حتى 3 مليون دولار، والمشروعات المتناهية الصغر حتى 10 عمال والمبيعات الاجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار، واجمالي الأصول حتى 10 آلاف دولار، بينما المشروعات المتوسطة حتى 300 عامل واجمالي الأصول والمبيعات حتى 10 مليون دولار². بينما ووفقاً لمصادر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، يتم تعريف المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل بها من 20-100 فرد، والمتوسطة تلك التي يعمل بها من 101 الى 500 فرد، أيضاً قسم تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى فئة الشركات الصغيرة وهي التي يعمل بها 100 عامل فأقل، وفئة الشركات المتوسطة التي يعمل بها من 100 عامل وأقل من 1000 عامل³. أما منظمة العمل الدولية فتعرف المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال والمشروعات المتوسطة التي يعمل بها ما بين 10 الى 99 عامل، وما يزيد عن 99 يعد المشروعات كبيرة⁴.

لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتياجات بناء القدرات، مرجع سابق، ص 3-4

¹ الأمانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واحتياجات بناء القدرات، بحث مقدم إلى الدورة التاسعة والثلاثين لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، 2-3 أيار (مايو) 2007

² Aygagari Meghana & Thorsten Beck and Asli Demircug-Kunt, "Small and Medium Enterprises Across The Global: a New Database", World Bank Policy Research , Working Paper 3127 , August ,2003 pp 2-3

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، الكويت، يونيو 2006، ص 75

⁴ نوزاد عبد الرحمن الهيبي، الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية، مجلة علوم انسانية www.ulm.nl السنة الرابعة: العدد 30: ايلول (سبتمبر) 2006

2- المعايير الدولية لتعريف المشروعات الصغيرة:

وبالرغم من عدم وجود تعريف دولي متفق عليه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، بيد أنه يوجد اتفاق على المعايير التي يمكن على أساسها تعريف الإحجام المختلفة للمشروع , من أكثر المعايير شيوعا ما يلي 1:

1- عدد العاملين : ويمثل ابسط المعايير المتبعة للتعريف وأكثرها شيوعا لسهولة القياس والمقارنة ، غير أن من عيوب هذا التعريف أختلافه من دولة لاخرى ، فضلا عن انه لا يأخذ بنظر الاعتبار التفاوت التكنولوجي المستخدم في الإنتاج (راجع الجدول رقم 1).

2- حجم الاستثمار : يعد حجم الاستثمار (راس المال المستثمر) معيارا أساسيا في العديد من الدول للتمييز بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين الصناعات الكبيرة ، على اعتبار أن حجم الاستثمار يعطي صورة عن حجم النشاط كمي . و تستخدم دول مجلس التعاون الخليجي هذا المعيار للتمييز بين الصناعات ، حيث تعرف الصناعات الصغيرة بأنها تلك المنشآت التي يبلغ متوسط رأسمالها المستثمر أقل من مليوني دولار ، أما الصناعات المتوسطة فتتمثل بالمنشآت التي يستثمر كل منها من (2) مليون وأقل من (6) ملايين دولار ، بينما تعد الصناعات كبيرة إذا بلغ راس المال المستثمر فيها (6) مليون دولار فأكثر . 2.

3- قيمة المبيعات السنوية : يمكن اعتبار قيمة المبيعات السنوية أحد المعايير التي تميز المشروعات من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في الاسواق .

1 نوزاد عبد الرحمن الهيبي،الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية،مجلة علوم انسانية www.ulum.nlالسنة الرابعة: العدد 30: ايلول (سبتمبر) 2006

2نوزاد عبد الرحمن الهيبي،الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي: الوضع القائم والتحديات المستقبلية،مجلة المال والصناعة،العدد 24 ،بنك الكويت الصناعي، الكويت ، 2006، ص 13 .

3- خصائص ومزايا المشروعات الصغيرة:

تتصف منشآت الأعمال الصغيرة بالعديد من الخصائص والمزايا الكبيرة وتجعلها أكثر ملاءمة للحالة الاقتصادية لبعض الدول بل تكون أكثر ملاءمة لطبيعة النشاط الاقتصادي ذات العلاقات التشابكية في قطاعات معينة داخل الدولة نفسها, يمكن إجمال الخصائص بالآتي:¹

1- **سهولة التأسيس:** تتميز هذه المنشآت بانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وبالتالي محدودية القروض اللازمة والمخاطر المنطوية عليها, مما يساعد على سهولة تأسيس وتشغيل مثل تلك الشركات أو المؤسسات, ومن ثم أداة فاعلة لجذب مدخرات الأفراد وتوظيفها في المجال الإنتاجي. كما تتميز بسهولة إجراءات تكوينها وتمتع بانخفاض مصروفات التأسيس والمصروفات الإدارية نظرا لبساطة وسهولة هيكلها الإداري والتنظيمي, وجمعها في أغلب الأحيان بين الإدارة والتشغيل.

2- **استقلالية الإدارة ومرونتها:** تتركز إدارة معظم منشآت الأعمال الصغيرة في شخص مالكيها أو مالكيها لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ممكن لها ويترتب على ذلك:

- بساطة التنظيم المستخدم وسهولة التزود بالاستشارات والخبرات الجديدة.
- انخفاض التكاليف الإدارية والتسويقية والتكلفة الثابتة (كالإيجار والاستهلاكات), وكذلك انخفاض الأجر المدفوع للعاملين, فهي تؤدي تلقائيا إلى ميزة البيع بأسعار أقل نسبيا, وبالتالي إغراق السوق بكميات كبيرة من السلع والخدمات من خلال سهولة الاتصال بالعملاء.
- نقص الروتين وقصر الدورة المستندية والأوراق المكتبية وارتفاع مستوى فعالية الاتصالات وسرعة الحصول على المعلومات اللازمة للعمل.

¹ راجع:

- أسامة زين العابدين, منشآت الأعمال الصغيرة هل هي السبيل إلى تنمية اقتصادية شاملة في سورية؟, متاح في <http://www.mafhoum.com/press7/196E19.htm>
- حسين عبد المطلب الأسرج, مستقبل المشروعات الصغيرة مصر, كتاب الأهرام الاقتصادي, العدد 229, القاهرة, أكتوبر 2006, ص

- اتباع المنشأة لخطط واضحة وسياسات مرنة وإجراءات عمل مبسطة وتتميز هذه المنشآت بارتفاع مستوى العلاقات الشخصية في النشاط الإداري اليومي سواء داخل المنشأة من خلال التقارب أم الاحتكاك المباشر بين أصحاب هذه المشروعات والعاملين لديها, ويكون لهذا التقارب داخل منشآت الأعمال الصغيرة أثر مباشر في زيادة إنتاجية العامل. وأيضا تتحقق في هذه المنشآت علاقات شخصية في المحيط الخارجي من خلال العلاقات الشخصية التي تنشأ بين صاحب أو مدير المشروع الصغير والعملاء وكذلك مع البيئة المحيطة بالمشروع, ويكون لذلك أثر مباشر في المحافظة على سوق هذه المنشأة بل تنميتها أيضا .

3- **اتاحة فرص العمل:** بسبب استخدام هذه المنشآت أساليب إنتاج وتشغيل غير معقدة, فإنها تساعد على توفير فرص العمل لأكثر عدد من العاملين, كما تتيح التقارب والاحتكاك المباشر بين أصحابها والعاملين لديهم, والاطلاع على أوضاع العاملين وتقريب العلاقات الشخصية والإنسانية بينهم مما ينعكس إيجابا على إنتاجيتهم, وذلك بسبب نشوء روح الفريق والأسرة العاملة الواحدة. وتتيح هذه المنشآت فرصا كبيرة للعمالة بمستويات متدرجة من المهارات بتكلفة رأسمالية منخفضة, وبذلك تكفل امتصاص قوى العمل بمختلف مهاراتها ومستويات إنتاجية مختلفة.

4- **القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة:** يؤدي انخفاض تكاليف الفنون الإنتاجية وبساطتها ومرونة الإدارة والتشغيل إلى تسهيل عملية تكيف منشآت الأعمال الصغيرة مع متغيرات التحديث والنمو والتطور, وبصفة خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات وأذواق المستهلكين, بعكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير خطط وبرامج وخطوط إنتاجها..! وتتمثل قدرة منشآت الأعمال الصغيرة على التكيف مع المتغيرات في الآتي:

- القدرة على تغيير تركيبة القوى العاملة أو سياسات الإنتاج أو التسويق أو التمويل في مواجهة التغيرات السريعة أو العميقة دون تردد مما يساعدها في التغلب على التقلبات أو الدورات الاقتصادية أو غيرها.
- زيادة القدرة على التجديد والابتكار خصوصا في فنون تمييز السلع والتعبئة والتغليف بسرعة حسب حساسيات ورغبات السوق وبمعدل قد يتفوق على نظيره في المشروعات الكبيرة أحيانا .
- سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لانخفاض نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان, وارتفاع نسبة رأس المال إلى مجموع الخصوم وحقوق أصحاب المشروع وبالتالي سهولة اتخاذ قرار الدخول أو الخروج.

- سهولة تحويل المشروع الصغير إلى سيولة دون خسارة كبيرة وفي مدة زمنية قصيرة, فهذه المنشآت تمتلك المرونة الكافية لتعديل السياسات وسرعة اتخاذ القرارات وتحقيق الاتصالات مقارنة مع المنشآت الكبيرة.

5- أداة التدريب الذاتي: تعتبر هذه المنشآت مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية, مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات, الأمر الذي يؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية في المستقبل تفوق حجم مؤسستهم الحالية, ومن ثم فهي تعتبر مجالا خصبا لخلق وتنمية فئة المنظمين التي هي الأساس في زيادة الاستثمارات الناجحة وتوسيع فرص التنوع في المقدرة الإنتاجية.

6- ارتفاع جودة الإنتاج: بالنظر لاعتماد المنشآت الصغيرة على مجالات عمل متخصصة ومحددة فإن إنتاجها يتسم في الغالب بالدقة والجودة لأن الجودة والدقة هما قرينة التخصص وتركيز العمل, ذلك لأن العمل في المؤسسات الصغيرة يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين وتبدلاتها في المدى القصير. يساعد على ذلك وجود حوافز على العمل والابتكار والتجديد والاستعداد للتضحية وتحمل المخاطر والرغبة في الإنجاز وتحقيق الاسم التجاري مع الشهرة, مما يؤدي إلى زيادة الربحية نتيجة زيادة حجم الأعمال والمبيعات. وأيضاً يساعد الاتصال الشخصي بالزبائن والعملاء على دقة وسرعة التعرف على الاحتياجات وتبدلاتها.

7- غلبة الطابع المحلي: تشبع هذه المنشآت حاجات كل من المستهلك النهائي والمستهلك الوسيط المحلي ويجكها في ذلك ما يلي:

- تواجه هذه المنشآت في الغالب سوقا محدودة إذ تلي رغبات عدد محدود ومميز من المستهلكين. مما يسمح بتغطية سريعة للسوق والتعرف على عادات الشراء وأنماط الاستهلاك.
- تمتلك هذه المؤسسات القدرة على إشباع حاجات العديد من المشترين من مناطق بعيدة عن السوق من خلال الاتصالات المباشرة والنشطة لصاحب رأس المال, وأيضاً من خلال الأسعار المنافسة مقارنة مع نظرائه من كبار المنتجين.
- تقدم هذه المنشآت سلعا وخدمات لأصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة في صورة أحجام وعبوات صغيرة لإشباع حاجاتهم الأساسية بأسعار رخيصة, كما

تتبع نظام البيع الآجل بأمان نسبي نظرا لقدرتها على معرفة ظروف العملاء وإمكاناتهم المادية نتيجة الاتصالات المباشرة الدائمة معهم.

8- تحقيق الانتشار الجغرافي للتوطن الصناعي: تعتبر هذه المنشآت وسيلة لانتشار التوطن الصناعي جغرافيا من خلال الانتشار الجغرافي للمنشآت الصناعية التي تسود فيها روح المنافسة، فهي أداة لإحداث التطور الاجتماعي والاقتصادي ذلك لأن الحرفيين وصغار الصناع يتركزون في المناطق الحضرية، ونظرا لصغر حجم المنشآت الصغيرة فإنه يسهل توطينها بالقرب من المناطق التي توجد فيها مدخلات الصناعات الصغيرة... وهذه تعمل غالبا كمنشآت أو نقاط جذب لصناعات أخرى جديدة، وهكذا تعمل المنشآت الصغيرة في توسيع رقعة التنمية الصناعية وانتشارها وما يتبع ذلك من تطور صناعي وحضاري.

9- قصر فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر: تتميز هذه المنشآت بارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات وأرقام الأعمال مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر فيها ويقلل بالتالي من مخاطر الاستثمار الفردي فيها، ومع ذلك فإن فرص التوسع والتجديد في تلك المنشآت تكون ضعيفة وذلك لأن انخفاض حجم الربح المتحقق فيها يؤدي إلى ضعف قدرتها على تجنب جزء من الأرباح يستخدم لإضافة استثمارات جديدة للمشروع، أو يخصص لإعادة بناء أو تجديد المشروع، ويعد ذلك عيبا جوهريا في آلية النمو للمنشآت الصغيرة، وخصوصا أنها تعتمد على التمويل الخاص والذاتي للمالكين وتفقد القدرة على الاقتراض بدرجة ملموسة كما أنها لا تعتمد على التمويل العام أو الحكومي.

ثانيا: واقع وأهمية المشروعات الصغيرة في الدول العربية

1- واقع المشروعات الصغيرة في الدول العربية

تجدر الإشارة الى أنه في الدول العربية يتم استخدام أكثر من معيار في التعريف الواحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتباين تعاريف المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ويمكن التعرض إلى التعاريف المعتمدة في بعض البلدان العربية في الجدول رقم (2):

الجدول رقم (2) بعض لتعاريف المعتمدة في البلدان العربية

الدولة	عدد العمالة	معايير أخرى
<u>اليمن:</u> -مشروعات صغيرة . -مشروعات متوسطة -مشروعات كبيرة وهذا التعريف ينطبق على قطاع الصناعة	-أقل من 4 عمال -أقل من 10 عامل -أكثر من 10 عامل	
<u>الأردن:</u> -مشروعات صغيرة . -مشروعات متوسطة -مشروعات كبيرة	- ما بين (2 - 10) عمال - ما بين (10 - 25) عاملا -أكثر من 25 عاملا	
<u>السودان</u> المشروعات الصغيرة	-أقل من 10 عمال. (تعريف وزارة الصناعة)	
<u>سلطنة عمان:</u> -مشروعات صغيرة -مشروعات متوسطة	- أقل من 10 عمال - ما بين 10 - 100 عامل	رأس المال المستثمر أقل من 50 ألف ريال. رأس المال ما بين (50 - 100) ألف ريال.
<u>مصر :</u> المشروعات الصغيرة :	- أقل من 50 عاملا.	يتراوح رأس مالها ما بين 50 ألف جنية إلى مليون جنية
<u>الجزائر:</u> -مشروعات متناهية الصغر. -مشروعات صغيرة -مشروعات متوسطة	-أقل من 10 عمال -أقل من 50 عامل -من 50 الى 250 عامل	
<u>السعودية:</u> -مشروعات صغيرة -مشروعات متوسطة	- ما بين (1 - 20) عاملا - ما بين (21 - 100) عاملا	ولا يزيد رأس المال المستثمر على 20 مليون ريال وهذا التعريف صالح لقطاع الصناعة
<u>الكويت :</u> -مشروعات صغيرة -مشروعات متوسطة	أقل من 10 عمال ما بين (10 - 50) عاملا	على أن لا يتجاوز رأس مالها 200 ألف دينار كويتي

		البحرين : -مشروعات صغيرة -مشروعات متوسطة
	ما بين (5 - 19) عاملا ما بين (20 - 100) عاملا	
		العراق: -مشروعات صغيرة - مشروعات متوسطة
-رأس المال المستثمر للمشروعات الصغيرة في حدود 100 ألف دينار	- ما بين (1 - 9) عمال - ما بين (10 - 29) عاملا	
		دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية : تصنيف منظمة الخليج للاستشارات الصناعية) -مشروعات صغيرة -مشروعات متوسطة
لا يتجاوز رأس المال المستثمر 2مليون دولار رأس المال المستثمر ما بين (2-6) مليون دولار.	-يعمل فيها أقل من 30 عاملا -يعمل فيها أقل من 60 عاملا	
		تصنيف المشروع العربي لدعم القدرات في انشاء وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الريادي) -المشروع الصغير جداً : -المشروع الصغير : -المشروع المتوسط :
	-ما بين (1 - 4) عمال -ما بين (5 - 19) عاملا -ما بين (20 - 99) عاملا	

المصدر: منظمة العمل العربي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والثلاثون، شرم الشيخ / جمهورية مصر العربية، 23 فبراير/ شباط - 1 مارس / آذار 2008 ص ص 13-15

ومن الجدول السابق يتضح ما يلي:- 1

1 راجع ، حسين عبد المطلب الأسرج، المشروعات الصغيرة ودورها التنموي في مصر، متاح في www.sme.gov.eg/papers.htm

أولاً: هناك عديد من الدول التي تعتمد معايير مختلفة لتعريف المشروعات الصغيرة من العمالة والمبيعات أو الاستثمارات وبالتالي هناك مصادر مختلفة للاحصاءات عن المشروعات الصغيرة وذلك تبعاً للمعايير المستخدمة.

ثانياً: حتى التعريف المستخدم للمشروعات الصغيرة لمعيار معين ليس موحد في الدول فعلى سبيل المثال هناك دول تعرف المشروعات التي يعمل بها أقل من 50 عامل مثل مصر بينما دول أخرى تعرفها بأنها تلك المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عامل مثل الأردن والعراق واليمن.

2- أهمية المشروعات الصغيرة في الدول العربية :

هناك عدة حقائق تستدعي ضرورة الاهتمام بدعم ومساندة ورفع كفاءة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية تتمثل فيما يلي¹:

1. تعتبر المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة النمط الغالب للمشروعات في الدول العربية، فهذه المشروعات تشكل حوالي 99% من جملة المؤسسات الاقتصادية الخاصة غير الزراعية في مصر، ويساهم بحوالي 80% من اجمالي القيمة المضافة التي ينتجها القطاع الخاص ويعمل به حوالي ثلثي القوة العاملة وثلاثة أرباع العاملين في الوظائف الخاصة خارج القطاع الزراعي². أما في الكويت فيشكل هذا القطاع ما يقرب من 90% من المؤسسات الخاصة العاملة، ويضم عمالة وافدة تقدر بنحو 45% من قوة العمل، وعمالة وطنية بنسبة تقل عن 1%، وفي لبنان تشكل هذه المؤسسات أكثر من 95% من اجمالي المؤسسات، وتساهم بنحو 90% من الوظائف. وفي دولة الامارات شكلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو 94.3%

¹ راجع:

- Hussien Abd Almottaleb Alasrag, "ENHANCING COMPETITIVENESS FOR SMES IN THE ARAB COUNTRIES", November 2006, Online at: http://mpr.aub.uni-muenchen.de/4110/01/MPRA_paper_4110.pdf ...

- حسين عبد المطلب الأسرج، الحقوق الاقتصادية والتنمية في الدول العربية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد (90)، الكويت، سبتمبر 2007، صص 67-68

2 وزارة التجارة الخارجية، تيسير الاجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، نموذج الشباك الواحد، القاهرة، يناير 2002، ص 5

- من المشاريع الاقتصادية في الدولة، وتوظف نحو 62% من القوة العاملة، وتساهم بحوالي 75% من الناتج الإجمالي للدولة.¹
2. أن هذه المشروعات توفر فرص عمل لقاعدة عريضة من قوة العمل العربية تقدر بحوالي ثلث القوة العاملة أو يزيد.
3. أن هذه المشروعات تشارك في الإضافة على الاقتصاد القومي حيث قدرت هذه المساهمة بنحو 96%، من الناتج المحلي الإجمالي في اليمن عام 2005، وحوالي 77%، 59%، 25% في كل من الجزائر، فلسطين، السعودية على الترتيب خلال نفس العام،² في حين تتراوح مساهمة هذه المشروعات ما بين 25%-40% من الناتج المحلي الإجمالي المصري.
4. أن هذه المشروعات الصغيرة تمثل وسيلة ناجحة لتعبئة المدخرات الصغيرة وإعادة ضخها في صورة استثمارات.
5. أن هذه المشروعات تعد من الآليات الفعالة في إنتاج وتوفير سلع وخدمات منخفضة التكلفة والسعر خاصة لقطاعات المواطنين من ذوى الدخل المنخفضة.
6. أن هذه المشروعات تمثل الركيزة الأساسية التي يعمل من خلالها القطاع الخاص في الدول العربية وبالتالي فإن مساندة هذه المشروعات يعد مساندة وتدعيماً لدور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
7. جذب الاستثمارات الأجنبية: أشاد تقرير صدر عن منظمة الاونكتاد بالدور الريادى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من واقع مسح ميدانى ودراسة حالات معينة تمت ما بعد الأزمة المالية الآسيوية في سبع دول آسيوية، الى امكانية أن ترفع هذه المؤسسات حصة منطقة آسيا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأكثر من 10%، وأن بإمكانها استقطاب قدر غير قليل من الاستثمارات الأجنبية والدخول في مشروعات مشتركة مع شركاء أجنبى، مما قد يساهم في نقل وتوطين التقنية الحديثة وتوسيع القاعدة الانتاجية وتحسين جودة المنتج وتعزيز القدرة التصديرية خاصة في القطاعات الانتاجية الناشئة في القطر.³

1 المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، مرجع سابق، ص 78

2 المرجع السابق، ص 79

³ UNCTAD, The Handbook on FDI by SMEs: Lessons Learnt from Asia, 1998

مشار اليه في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2005، الكويت، يونيو 2006، ص 78

3- الأهداف الاستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

تتمثل أهمها الأهداف الاستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية فيما يلي¹:

1. تحقيق توازن هيكل النشاط الإنتاجي: يعاني هيكل النشاط الإنتاجي في معظم الدول العربية، من خلل في جسم الاقتصاد الوطني بسبب غياب قاعدة قوية يستند عليها من مشروعات صغيرة ومتوسطة. وحيث يتمثل الهيكل الصناعي في عدد من الصناعات أو المشروعات المتوسطة الخاصة المحدودة التنوع، وإن كانت كثيرة العدد نسبياً، فتبقى القاعدة من المشروعات الصغيرة والتي بإمكانها إحداث التنوع والترويج للأنشطة الكبرى أو المتوسطة محدودة، إذ تسيطر المشروعات الحرفية والصغيرة جداً، على معظم القطاع الخاص.
2. تنوع وتوسيع تشكيلة المنتجات وخدمات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي.
3. العمل كصناعات داعمة للأنشطة الكبيرة والمتوسطة.
4. توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة ومكافحة مشكلة البطالة: تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها العالية على توفير فرص العمل. ونضيف هنا، أن تكلفة فرصة العمل المتولدة في الشروع الصغيرة منخفضة جداً بما يناسب الدول النامية فضلاً عن قدرتها العالية في استيعاب وتوظيف العمالة نصف المهرة أو حتى غير الماهرة.
5. استثمار وتعظيم المدخرات المحلية: إن تحرير الاقتصاد والعولمة وتحرير قوى العرض والطلب تمهيدا لمشاركة القطاع الخاص ورؤوس الأموال في التنمية المحلية لا يمكن أن تستمر وتنمو إلا من خلال منح الفرص للأفراد والمجتمع لإحداث تراكم رأسمالي لتطوير المجتمع والأفراد ولنقل الأفراد من شريحة أقل دخلاً على شريحة أعلى دخلاً. و المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على إحداث هذا التراكم الرأسمالي والحراك الاجتماعي المنشود.
6. استخدام التكنولوجيا المحلية: لقد تبرهن أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعيش وتنمو باستعمال تكنولوجيا محلية فقط دون الحاجة إلى اللجوء إلى تكنولوجيا متطورة مكلفة. إذ أن هذه المشروعات تتميز بمهارتها باستخدام الخامات والمنتجات المحلية بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني.
7. المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات: إن التخطيط لتنمية مشروعات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج ما يتطلبه السوق المحلي هو من الأهداف الوطنية الأساسية التي تساهم في إحلال الواردات وقد تتمكن من تنمية الصادرات إذا تحققت لها المنافسة الدولية.

¹ لمى نصر، المشاريع الصغيرة وفرص العمل اللائق، مجلة عالم العمل، العددان 41 و42 - حزيران/يونيو 2002، متاح في:

8. تنمية نشاط إعادة التصدير: لقد برهنت بعض الدول أن نشاط إعادة التصدير التي اعتمدت عليه لتحقيق نمطتها الصناعية لعب دورا كبيرا وناجعا في هذا المضمار. فقد استغلت هذه الدول خدماتها المحلية كمستلزمات للتصنيع ومن ثم للتصدير.
9. نشر القيم الصناعية الإيجابية: بينت الدراسات والمسوحات أن قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة - وخصوصا الصناعية منها - على الانتشار والتوسع الجغرافي تساهم في تعميق ونشر القيم أو المبادئ الصناعية الإيجابية التي تتمثل بالمفاهيم التالية: إدارة الوقت، الجودة، الإنتاجية، الكفاءة، الفاعلية، تقسيم العمل، المبادرة والابتكار.
10. المساهمة في تحقيق استراتيجية التنمية الحضرية أو المكانية: تضع دول عديدة خطط للتنمية المكانية أو الحضرية وذلك بهدف توزيع السكان على أكبر مساحة ممكنة وتخفيف الضغط على بعض الأماكن المأهولة والمدن الكبيرة. ولتحقيق هذا، يتوجب تأمين الشروط التالية: فرص عمل جديدة، سلع وخدمات وأماكن للسكن. ومن الواضح أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة وخصوصا الصناعية منها تمثل آلية ضرورية لهذه الأنشطة وتساهم في تأسيس واستمرارية هذه الأماكن العمرانية.

ثالثا : حول التشغيل والبطالة في الدول العربية

بلغت مشكلة التشغيل والبطالة في الدول العربية حدا يجعل منها محور التنمية ليصبح دعم التشغيل وتخفيض نسبة البطالة الهدف الاسمي لكل جهد تنموي ومجال تعاون عربي، أن المعدل العام للبطالة قد تجاوز 14 في المائة للبلدان العربية حيث يتجاوز معدل البطالة في قرابة نصف الاقطار العربية المعدل العام للمنطقة العربية الامر الذي يعنى وجود ما يزيد على 17 مليون متعطل عن العمل.

1- مفهوم البطالة (Unemployment)

يمكن تعريف البطالة وفقا للمفهوم العلمي بأنها الحالة التي لاستخدم فيها المجتمع قوة العمل فيه استخداما كاملاً أو أمثلاً. ووفقا لذلك يوجد بعدين للبطالة الأول هو عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل والثاني عدم الاستخدام الأمثل لقوة العمل وفيما يتعلق بالبعد الأول فهو يشير إلى حالتي البطالة السافرة والبطالة الجزئية والأولى تتمثل في وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه ويبحثون عنه ولكن ليعملون وبالتالي وقت العمل والإنتاج الذي يحققونه يساوي صفر والثانية تتمثل في وجود أفراد يعملون أقل من المعدل الطبيعي المتعارف عليه في المجتمع أو يعملون عدد من الأيام أقل ومن ثم وقت العمل بالنسبة للبطالة الجزئية أقل من الوقت المتعارف عليه في المجتمع ، ويطلق على البطالة السافرة والجزئية البطالة الأفقية ، والبعد الثاني للبطالة والذي يتمثل في الاستخدام غير الكفاء للعمالة فهو يشير إلى استخدام الفرد في عمل يحقق فيه إنتاجية أقل من حد ادني معين ويطلق على هذا النوع البطالة الرأسية.

ويمكن تعريف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوة العاملة في الاقتصاد عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل. والمقصود بالقوة العاملة هو عدد السكان القادرين والراغبين في العمل مع استبعاد الأطفال (دون الثامنة عشرة) والعجزة وكبار السن. وللحصول على معدل البطالة (Unemployment Rate) يتم استخدام المعادلة التالية¹:

$$\left[100 \times \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \right] = \text{معدل البطالة}$$

أولاً: النظرية الاقتصادية و مفهوم البطالة :

تعتبر البطالة من أهم التحديات التي واجهت و تواجه اقتصاديات العالم لكونها مشكلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية بمقدار ارتباطها بمراحل التطور الاقتصادي. وقد حظي هذا الموضوع باهتمام المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم و أفكارهم من فترة زمنية إلى أخرى². ولعل تنوع أشكال البطالة هو أحد العناصر المفسرة لتعدد التحليل حول فهمها وتفسيرها، وسوف يتم عرض أهم هذه الأفكار بشيء من الإيجاز فيما يلي :

أ- البطالة عند الكلاسيك³ : يركز الكلاسيك في تحليلهم على المدى الطويل ، حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية وبتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي والطاقت الإنتاجية للاقتصاد. كما يركز اهتمامهم بالبعد الاجتماعي والسياسي للظاهرة الاقتصادية، إذ يؤمن الكلاسيك بمبدأ التوازن العام، الذي يعني أن "كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له"، أو ما يسمى بقانون المنافذ عند "ساي".

¹ راجع www.cba.edu.kw/malomar/11_11.doc

² لمزيد من التفاصيل حول النظرية الاقتصادية و مفهوم البطالة، راجع :

-مقدم عبيرات ، ميلود زيد الخير، مشكلة البطالة في الفكر الاقتصادي مع الإشارة إلى برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مؤتمر "البطالة، أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع" المنعقد بجامعة سعد دحلب البليدة الجزائر سنة 2006.

-محمد ناجي حسن خليفة، البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية، مؤتمر "البطالة، أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع" المنعقد بجامعة سعد دحلب البليدة الجزائر سنة 2006.

³ يطلق الفكر الكلاسيكي على النظريات الاقتصادية التي سادت في مجال الاقتصاد الكلي قبل ظهور الكتاب الشهير "النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود" للاقتصادي الإنجليزي جون مانبارد كينز Keynes عام 1936 م

فالتبادل في التحليل الكلاسيكي يكون على أساس المقايضة ولا مكان للنقود فيه، بمعنى آخر: تساوي الادخار والاستثمار واستحالة حدوث البطالة على نطاق واسع ، ذلك أن التوازن الاقتصادي هو توازن التوظيف الكامل.

ويمكن القول بأن المدرسة الكلاسيكية فرقت بين نوعين من البطالة الأولى هي البطالة الاختيارية وهم الأفراد القادرون على العمل ولا يرغبون فيه عند الأجر السائدة رغم وجود وظائف لهم والثانية هي البطالة الإجبارية وهي تشير إلي وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه عند الأجر السائدة وليجدونه. ويرى أصحاب هذه المدرسة بأنه إذا ترك سوق العمل حراً دون تدخل فإن مرونة الأجر والأسعار تضمن تحقيق العمالة الكاملة عند وضع التوازن بحيث أن كل فرد قادر على العمل ويرغب فيه عند أجر التوازن يجد فرصة عمل وبالتالي لا يوجد بطالة إجبارية وإذا وجدت بطالة فهي اختيارية.

ويقرر الكلاسيكيون أن السبب الرئيسي في وجود البطالة في سوق العمل هو تدخل الحكومة أو النقابات العمالية من خلال تحديد حد أدنى للأجر أعلي من أجر التوازن وفي هذه الحالة تحدث البطالة الإجبارية طالما أن التدخل أدى إلي جمود الأجر الحقيقي ، ولكن النظرية الكلاسيكية فشلت في تفسير الكساد العظيم الذي حدث خلال الفترة من 1929 إلى 1933 أو علاجه بالرغم من انخفاض الأجر الحقيقية لمستويات دنيا حيث زادت البطالة واستمرت في مستويات مرتفعة.¹

البطالة عند النيوكلاسيك : لقد اعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية "التوازن العام" الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل نتيجة لإرتباط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل. ويرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة (السوق الحرة) ومن أهمها: تجانس وحدات العمل، حرية تنقل اليد العاملة ودور المنافسة في شراء وبيع قوة العمل مثل: بيع وشراء السلع وأن حجم اليد العاملة مرتبط بعرض وطلب العمل في السوق.

ومهما يكن من أمر فإن النظرية النيوكلاسيكية افترضت حالة التوظيف التام، ولم تولي للبطالة اهتماماً كبيراً بسبب تبنيها لقانون "ساي" للأسواق، كما أن فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع، إضافة إلى أنها اعتبرت أن التغيير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي، لكن الواقع يثبت عكس ذلك إذ أن استخدام التكنولوجيا هو أحد العوامل الأساسية للإنتاج لأنه يرفع من حجمه بأقل التكاليف ، و بالتالي فإن تشغيل الآلات قد يؤثر على حجم العمالة إذ تحل الآلة محل العامل في أحيان كثيرة.

البطالة في الفكر الماركسي: ينتقد الفكر الماركسي النظام الرأسمالي الذي يجزم بأن البطالة هي حالة عرضية، و نادرة الوقوع بسبب وجود آلية السوق التي تعيد التوازن بشكل تلقائي عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب، وكل بطالة هي ناتجة عن: الزيادة الهامة في حجم السكان كنتيجة حتمية للتطورات التقنية.

أما بالنسبة للماركسيين فإن الأزمات ماهي إلا مظهر من مظاهر نقص الاستهلاك لدى الطبقة العاملة، لأن قيمة الأجر لا تتساوى وقيمة الإنتاج. أي أن الرأسمالية تنتج أكثر مما تدفع من أجر و مما يزيد الأزمة

¹ محمد ناجي حسن خليفة، البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية، مؤتمر "البطالة، أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع" المنعقد بجامعة سعد دحلب البليدة الجزائر سنة 2006.

تفاقم هو" أن تعمد الرأسمالية بفضل قانون الارتفاع المستمر في التركيب العضوي لرأس المال (C/V) إلى إحلال الآلات محل اليد العاملة، فتلقي بالعمال إلى البطالة، مما يعني فقدان العامل لقوة شرائه ". وعليه فإن "البطالة هي نتيجة لزيادة إنتاجية العمل في الأنظمة الرأسمالية للتراكم". أما بالنسبة لحجم التشغيل فإنه يرتبط أساسا بمعدل الربح الذي يحققه أرباب العمل، إذ أنهم يحولون دون إنخفاضه من خلال زيادة إنتاجهم الشبيء الذي يؤدي إلى فائض في الإنتاج ، خاصة أن التقدم التقني يتطلب رأسمال أكثر يأكل الجزء المخصص للأجور. وبالتالي فإن العمال سوف يستمرون في إنتاج رأس المال وتحقيق تراكمه، بمعنى أنهم ينتجون بأنفسهم أداة إحالتهم للبطالة.

د- تفسير البطالة عند المدرسة الكيترية: يتحقق التوازن عند الكيترين نتيجة للتوازن في سوق السلع والخدمات، وسوق النقد في آن واحد إذ أن الطلب على العمل دالة متناقصة بدلالة الدخل، وأن تعظيم الأرباح يتطلب تساوي الإنتاجية الحدية للعمل مع معدل الأجر الحقيقي. أي أن انخفاض معدل الأجور الحقيقية يمكن أن يتيح ارتفاعا في الطلب على العمل وبالتالي حجم العمالة، أما عرض العمل فإنه مرتبط بمعدل الأجر الاسمي (W)، لأن العمال يقعون في فخ الوهم النقدي، حيث يعتبرون أن كل زيادة في الأجر الاسمي هي زيادة فعلية في مداخيلهم بسبب جهلهم لمستوى الأسعار. وقد وجد كيتر أن تطور الرأسمالية يصطدم بتناقضات حادة لا يمكن أن تزول عفويا مثل البطالة الجماهيرية المتزايدة، وعدم كفاية الطلب على البضائع، مما يؤدي إلى عدم تطابقه مع العرض آليا. من ناحية أخرى، يرفض كيتر آلية الأجور كسبب للبطالة، لأن انخفاضها سيؤدي إلى انخفاض دخل العمال. وبالتالي انخفاض الطلب على السلع مما يعقد مشكلة تصريف السلع بالأسواق. وعليه فإن سر وجود البطالة يكمن فيما يلي: لقد لاحظ كيتر أن حالة التوظيف الكامل ما هي إلا حالة خاصة جدا، وأن الطلب الكلي الفعال هو المحدد للعرض الكلي، ومن أجل زيادة تشغيل العمال يجب رفع حجم هذا الطلب، والذي بدوره ينقسم إلى طلب على السلع الاستهلاكية وطلب على السلع الاستثمارية .

فالكلاسيك و النيوكلاسيك ينظران إلى الادخار والاستثمار أهما وجهان لعملة واحدة والتعادل بينهما أمر بديهي. أما كيتر فقد أدخل العوامل المؤثرة عليهما، وبالتالي فإن كل اختلال بينهما يؤدي إلى حدوث الاضطرابات في دورة الدخل القومي مع احتمال وقوع الكساد، وفي حالة افتراض أن حجم الادخار أكبر من حجم الاستثمار، فإن الطلب الكلي الفعال سيقل عن العرض الكلي و بالتالي يتزايد مخزون السلع و يتراكم، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار الذي ينتج عنه انخفاض في الأرباح وفي الناتج، وبالتالي تتزايد الطاقة العاطلة وتحدث بطالة، الشيء الذي يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني .

أما في حالة ما إذا كان حجم الاستثمار أكبر من حجم الادخار فإن الطلب الكلي الفعال سيكون أكبر من العرض الكلي، وعليه سوف ينخفض مستوى مخزون السلع ، و تتزايد المبيعات ، وترتفع الأسعار والأرباح، وإذا كانت هناك طاقات إنتاجية عاطلة سوف يلجأ المنتجون لتشغيلها وهذا الانتعاش في الاستثمار يؤدي إلى زيادة في تشغيل عدد العمال وبالتالي تقل البطالة و لرفع مستوى الاستثمارات يرى كيتر ضرورة تدخل الدولة من خلال سياسة استثمارية عامة لتعويض نقص الاستثمارات في القطاع الخاص، ويرى أيضا أن نقص الاستخدام ليس عارضا، بل ممكنا وغالب الوقوع، وبالتالي يجب استبدال آلية الدخل بالأسعار لأن المستثمرين هم الذين يتوقعون الطلب الحقيقي، و يقررون بناء توقعاتهم فيما يخص حجم الإنتاج واليد العاملة الضرورية للوصول إلى مستوى التوظيف الكامل كما يجب، من خلال النقاط الثلاثة التالية :

توظيف كل المدخرات في شكل مشاريع تتيح فرص عمل جديدة،

إتاحة الفرصة للمدخرين لاستثمار أموالهم في المشاريع،

التضحية بالاستقرار النقدي وموازنة الدولة في بادئ الأمر، لاعطاء عمل للعاطلين دون التمييز بين طبيعة العمل إذا كان منتجا أم لا .

وفي هذا الصدد يقترح كيتز أن يشغل العمال أوقاتهم في أعمال بغض النظر عن مردوديتها إذ أن المهم حسب رأيه هو أن يتلقوا مدا خيل مقابل ذلك، لتمكينهم من الاستهلاك الذي يضمن تصريف ما تنتجه المؤسسات، إذ يقول كيتز: " إن من الأفضل أن يدفع للعمال لقاء حفرهم خنادق في الأرض، ووردها من أن يبقوا بدون عمل" . لأن الدخل الذي سوف يتم توزيعه على العاطلين يرفع من مستوى استهلاكهم، ويحفز المستثمرين على توسيع مشاريعهم وطلب يد عاملة إضافية لان الدخل كفيل بتعويض الخلل الواقع في البداية أي التضخم حسب كيتز. وعليه فان البطالة الكيترية هي نتيجة لعدم كفاية الطلب الكلي، وبالتالي فإن أرباب العمل في مواجهة مع قيد التوظيف .

وإذا كان كيتز قد أوضح أثر نمو الاستثمار على الدخل، فإن الكيترين الجدد حاولوا تجديد معدل النمو الضروري الذي يجب أن يتحقق حتى يمكن تجنب البطالة والوصول إلى مستوى التوظيف الكامل للطاقت الإنتاجية والموارد البشرية، انطلاقا من نماذج النمو الكيترية مثل: نموذج هارود، كالدور، جون روبنسون، وغيرهم، والتي استخدمت أدوات التحليل الرياضي في بناء و تحليل هذه النماذج، مع إعطائهم البعد الزمني أهمية خاصة في تحليل الظواهر الاقتصادية. وبالتالي فالإشكالية المطروحة هي: " البحث عن المعدل الذي يتعين أن ينمو به الدخل على المدى الطويل للمحافظة على التوظيف الكامل وتجنب البطالة والكساد".

ونخلص الى أن الفكر الكيترى يرى أن العامل المحدد لمستوى التوظف ليس الأجر الحقيقي ولكنه مستوي الطلب الفعال، وأن البطالة تحدث لعدم كفاية الدخل القومي مما يستلزم بالضرورة العمل على زيادته حتى يزيد الطلب الفعال ويكون كافيا للوصول إلى حالة التشغيل الكامل.

وأوضح كيتز أن العمالة الكاملة لتتحقق إلا إذا كان الطلب الكلي كافياً لاستيعاب الناتج المحتمل وهو ناتج العمالة الكاملة ، أما إذا كان الطلب الكلي أقل من المستوي اللازم لاستيعاب الناتج المحتمل تظهر فجوة انكماشية وبالتالي تحدث بطالة إجبارية وتقاس هذه الفجوة بالفرق بين طلب العمالة الكاملة والطلب الفعلي للاقتصاد وزيادة الطلب الكلي بمقدار الفجوة الانكماشية يؤدي إلى زيادة الناتج الكلي أو الدخل الكلي وبالتالي توفير فرص عمل والوصول إلى طلب العمالة الكاملة ، وقد رأى كيتز أن الاقتصاد يمكن أن يتوازن في ظل وجود نسبة مقبولة من البطالة.¹

هـ - تفسير البطالة وفقا لمنحنى فيلبس : يرتكز اهتمام فيلبس على دراسة وتحليل سوق العمل في الاقتصاد الإنجليزي من خلال دراسته الإحصائية للمجتمع البريطاني من 1861 حتى 1957، حيث كشف وجود علاقة إحصائية قوية بين نسبة العاطلين إلى إجمالي السكان، ومعدل التغيير في أجر الساعة للعامل خلال مدة زمنية معينة، بمعنى أن الفترة التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع عندها الأجور النقدية و العكس صحيح، أو بمعنى آخر وجود معدل ضعيف من البطالة يتناسب مع ارتفاع سريع في الأجور الاسمية و العكس بالعكس.

¹ محمد ناجي حسن خليفة، البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية، مؤتمر "البطالة، أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع" المنعقد بجامعة سعد دحلب البلدة الجزائر سنة 2006.

وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى وجود دالة متناقضة بين المؤشرين وهو ما يعني " وجود علاقة تجريبية عكسية بين معدل ارتفاع الأجر الاسمي ومعدل البطالة".

تفسير البطالة في النظريات النقدية: يفسر هذا التيار البطالة الدورية من خلال العوامل النقدية البحتة، وأن علاجها يكمن في استخدام أدوات السياسة النقدية، ويضم هذا التيار مجموعة من المفكرين أمثال: هوتري (Howtrey)، فيكسل (Wiskell) من مدرسة شيكاغو. بإعطائهم للنقود أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي، وأن كل التقلبات التي يعرفها الاقتصاد ناتجة عن تغير عرض النقود. كما أن زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على النحو الذي شل من كفاءة آلية الأسعار في سوق العمل، يعتبر من بين العوامل المفسرة للبطالة في نظرتهم.

ويؤكدون على أن تعطيل زيادة إعانات البطالة تعطل من فاعلية سوق العمل، لأن العمال المستفيدين منها لا يبحثون عن العمل بجديّة.

و بالتالي فالبطالة في نظرتهم اختيارية ولا مكانة للبطالة الإجبارية في تحاليلهم ويرون أن مواجهة البطالة يكمن في: "عدم تدخل الحكومات لحل هذه المشكلة وتركها لكي تحل نفسها بنفسها عبر آليات السوق" يرى فريدمان أنه لا يوجد منحني فيليبس في شكله التقليدي إلا في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فإن هذا المنحنى يأخذ شكلاً مستقيماً عمودياً يحدد معدل بطالة طبيعية، ويميز عدم كفاية السياسة الاقتصادية لمحاربة البطالة إلا في الأجل القصير.

ح- تفسير البطالة وفقاً لنظرية رأس المال البشري: من مؤسسيها **Beher, Shult** خلال الستينيات وبالتحديد في 1964. إذ يفسر اختيار الوظيفة على أساس الفوائد التي يجنيها العامل من وراءها قصد تحسين إنتاجيته والاستفادة من أكبر دخل ممكن، وبالتالي سيضحي الأفراد بالوقت الضروري للتكوين من أجل رفع قدراتهم و مؤهلاتهم، باعتبار أن سوق العمل يبحث عن اليد العاملة المؤهلة. وعليه فإن الاهتمام يتركز على الوظيفة وليس بمن يشرفون عليها.

ط- تفسير البطالة وفقاً لنظرية تجزئة سوق العمل: تركزت هذه النظرية التي ظهرت على يد **D.B Doernberg** ، **M.Piore** ، في دراسة ميدانية لسوق العمل الأمريكية خلال الستينيات، التي تفسر أن قوة العمل الأمريكية تتعرض لنوع من التجزئة على أساس العرق والنوع والسن والمستوى التعليمي. وتهدف النظرية إلى تفسير ارتفاع البطالة، والكشف عن أسباب ارتفاعها في قطاعات معينة ووجود ندرة في عنصر العمل في قطاعات أخرى. وعلى هذا الأساس تميز النظرية بين خمسة أنواع من أسواق العمل وهي: السوق الداخلية، السوق الخارجية ، السوق الأولية، السوق الثانوية، و السوق الرئيسية.

ي- نظرية البطالة الهيكلية: ظهرت هذه النظرية لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في السبعينيات وزيادة التطور التقني الذي طرأ على الصناعة، فقد تعرضت بعض الفئات من العمال لظاهرة التعطل بسبب عدم قدرتها على التوافق مع الأساليب ، الحديثة في الفنون الإنتاجية. في حين ظهر فائض في فرص العمل في أعمال و مهن أخرى. وقد فسرت النظرية عدم التوافق بين فرص العمل المتاحة والمتعطلين بمجموعة من الأسباب أهمها: عدم القدرة على الانتقال. مبرونة من مكان لآخر، الاعتبارات الشخصية في تفضيل العمال ، و عدم توفير فرص تدريب مناسبة للعمال حتى يتمكنوا من القيام بأعمال جديدة.

ز- نظرية اختلال التوازن : ظهرت على يد الاقتصادي الفرنسي E.Malinvand، كمحاولة لتفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينيات. ويرتكز تحليله للبطالة على سوقين اثنين هما: سوق السلع و سوق العمل. وتبني هذه النظرية فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، ويرجع ذلك الى عجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق التوازن المنشود. ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة الاختلال المتمثلة في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب، مما يقود إلى البطالة الاجبارية. و لا تقتصر النظرية على البحث عن أسباب البطالة في اطار دراسة سوق العمل، وانما تسعى أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع.

2- أنواع البطالة:

توجد هناك العديد من أنواع البطالة التي تواجه الاقتصاد ومن هذه الأنواع: 1

1- البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment):

تشير البطالة الاحتكاكية إلى وجود أفراد بدون عمل وقادرين عليه ويبحثون عنه أو عن وظيفة أفضل من سابقتها ، وهذا النوع من البطالة يعتقد أنها حتمية وتمثل جزء مرغوب فيه حيث ينتقل العمال بإرادتهم بين الوظائف المختلفة نتيجة للرغبة في زيادة الأجر أو زيادة الإنتاجية وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل وتوفير نوعية وحصص عمالة أفضل من الموارد البشرية وبالتالي يتحقق نمو في الناتج والذي يؤدي إلى فرص عمل إضافية وعادة ما تكون فترات البطالة الاحتكاكية بين الأفراد هي قصيرة الأجل ومن العوامل التي تؤثر فيها هو مدى توفر المعلومات عن سوق العمل وسوق العمالة وتكلفة البحث عن فرصة العمل، وبالتالي السمة المميزة للبطالة الاحتكاكية هي أنها مؤقتة وأن الاحتكاك لسوق العمل لا بد من أن يسمح بوجود الوظيفة المناسبة. وبعبارة موجزة فان البطالة الاحتكاكية هي عبارة عن التوقف المؤقت عن العمل وذلك بسبب الانتقال من وظيفة لأخرى أو التوقف المؤقت للبحث عن وظيفة أخرى أو في سبيل الدراسة وهكذا.

2- البطالة الهيكلية (Structural Unemployment):

تشير البطالة الهيكلية إلى ذلك النوع الذي يحدث نتيجة لتغيرات هيكلية في الاقتصاد بحيث تصبح مؤهلات العمالة غير متوافقة مع فرص العمل المتاحة، ويحدث هذا النوع نتيجة للانخفاض الحاد والكبير في طلب المستهلكين حيث ينكمش الطلب على الصناعات التقليدية ويزداد الطلب على الصناعات الحديثة فتزداد معدلات البطالة في الأولى دون إمكانية استيعاب هذه البطالة في الثانية

¹ راجع:

- محمد ناجي حسن خليفة، البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية، مؤتمر "البطالة، أسبابها، معالجتها وأثرها على

المجتمع" المنعقد بجامعة سعد دحلب البلدة الجزائر سنة 2006

- www.cba.edu.kw/malomar/11_11.doc

أوقد تحدث نتيجة لإحلال التكنولوجيا والتي تحدث تغيير في هيكل أو تركيب الطلب الكلي على العمالة وبالتالي عدم قدرة قوة العمل على الاستجابة جزئياً أو كلياً إلى الهيكل الجديد للطلب على العمل، حيث يؤدي التغيير التكنولوجي إلى استخدام فنون إنتاجية جديدة ونوعيات جديدة من السلع تحل بدلاً من القديمة، ويترتب على ذلك فقد فرص عمل حيث أن العمال القدامى ليستطيعوا التكيف في الأجل القصير مع فرص العمل الجديدة التي أحدثتها التكنولوجيا لاختلاف قدراتهم أو مؤهلاتهم.

والاختلاف الهام بين البطالة الاحتكاكية والبطالة الهيكلية هو أن العمال الموجودين في بطالة احتكاكية لديهم مهارات مرتفعة بينما العمال الموجودين في بطالة هيكلية غير مؤهلين للعمل إلا بعد إعادة التدريب والتعليم الإضافي. وبعبارة موحده فان البطالة الهيكلية هي البطالة الناجمة عن تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة إلى أخرى. فتحول الاقتصاد الكويتي مثلاً إلى اقتصاد نفطي أدى إلى فقدان الكثير من البحارة الكويتيون لوظائفهم البسيطة وبصورة شبه دائمة. إلا أن مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة والتدريب على مستلزمات الطبيعة الإنتاجية الجديدة للاقتصاد.¹

3- البطالة الدورية (Cyclical Unemployment):

البطالة الدورية هي التي تحدث نتيجة للتذبذب في الدورات الاقتصادية و تحدث نتيجة لانخفاض الطلب الكلي أو الإنفاق الكلي وبالتالي كلما انخفضت الدورة الاقتصادية كلما انخفض الناتج الكلي وازدادت معدلات البطالة وهذا يحدث في فترات الركود والكساد حيث ينخفض الناتج ويظل مستوي الأسعار مرتفعاً في حالة الركود وينخفض في حالة الكساد، وذلك مثل ما حدث في فترات الركود في الاقتصاد العالمي في الفترة من 1924 إلى الفترة 1927 وعندما وصل إلى الكساد العظيم في 1933 والذي قوض الأنشطة الاقتصادية وأدى إلى ظهور نسب بطالة مرتفعة.

ويري بعض الاقتصاديين أن هذا التذبذب في الدورة الاقتصادية ناتج عن السياسات المقيدة المؤدية إلى الانكماش أو إلى ارتفاع معدلات التضخم أو إلى الاختلاف في القرارات والنظم الاقتصادية ، ويرى فريق آخر أن السبب يرجع إلى اكتشاف المبتكرات الحديثة والتي تؤدي بالاستثمار في إنتاجها حالة من الرواج وبالتالي توفير فرص العمل وفي حالة عدم وجودها ينخفض الناتج وتنخفض فرص العمل وتحدث البطالة و يرى فريق ثالث أن الرواج يتحقق خلال فترة الحروب حيث يشتد الطلب على سلع ومعدات القتال وبالتالي يتحقق الرواج ويزداد الطلب على العمل وبعد انتهاء فترة الحرب ينخفض الطلب على العمال وبالتالي تحدث البطالة الدورية.

وبعبارة موحده فان البطالة الدورية هي البطالة الناجمة عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد حيث يواجه الاقتصاد فترات من انخفاض الطلب الكلي مما يؤدي فقدان جزء من القوة العاملة لوظائفها وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد. إلا أن هذه النسبة تبدأ بالإنخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً.

4- البطالة المقنعة (Disguised Unemployment):

¹ www.cba.edu.kw/malomar/11_11.doc

البطالة المقنعة هو وجود بعض الأشخاص في وظائف يتقاضون عنها أجور بينما لا يضيفون إلى الإنتاجية والاستغناء عنهم لا يؤثر على حجم الإنتاج وينتشر هذا النوع من البطالة في الدول ذات التضخم السكاني وفي الأجهزة الحكومية الكبيرة وفي وحدات الإنتاج المملوكة للدولة حيث يتم التشغيل لأغراض اجتماعية وسياسية ، وهذا يعني أن البطالة المقنعة تحدث عندما يوجد عدد من العمال يفوق العدد المطلوب للعمل بحيث إذا تم سحب هذا الفائض فلن يؤثر ذلك على كمية الإنتاج¹

5-البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن انخفاض الطلب الكلي في بعض القطاعات الاقتصادية (وليس الاقتصاد ككل). فقد تشهد بعض القطاعات الاقتصادية (كقطاع السياحة مثلاً أو الزراعة أو الصيد) فترات من الكساد مما يؤدي إلى فقدان العاملين في هذه القطاعات إلى وظائفهم مؤقتاً.

6- البطالة السلوكية (Behavioral Unemployment):

وهي البطالة الناجمة عن إحجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية والإنخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.

7- البطالة المستوردة (Imported Unemployment):

وهي البطالة التي تواجه جزء من القوة العاملة المحلية في قطاع معين بسبب إنفراد أو إحلال العمالة غير المحلية في هذا القطاع. وقد يواجه الاقتصاد هذا النوع من البطالة في حال انخفاض الطلب على سلعة معينة مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

8-العمالة الناقصة: وتنشأ عندما يكون إنتاج الفرد أدنى من قدراته (أي ان ينضم خريج أو خريجة الكلية إلى القطاع الغير رسمي ويؤدي مهاماً لا علاقة لها بمؤهلاته العلمية). ويسود هذا الوضع عادة عندما يحول الموقف الاجتماعي من العمل دون قيام العمال الماهرة بقبول العمل في مجال تعليمهم أو عندما تنتج عن النظام التعليمي مهارات غير مطلوبة في سوق العمل، أو عندما يشهد الاقتصاد انكماشاً أو (أنخفاضاً في الطلب على اليد العاملة) أو عندما يلجأ الاقتصاد إلى اعتماد نهج من النمو يقوم على كثافة رس المال.

وهنا ينبغي أن تراعى معدلات البطالة الحقيقية (في الوضع المثالي) جميع الفئات لتعكس مدى التقصير الفعلي في استخدام القوة العاملة. وسيؤدي تطبيق هذا المفهوم على البلدان العربية إلى مضاعفة المعدلات الرسمية أن لم يؤدي إلى بلوغها ثلاثة أمثال ماهي عليه.

وعلى الرغم من اعتراض البعض على تقسيم البطالة للانواع المبينة اعلاه. إلا أنه يبدو بأن أغلب الكتاب متفقون على وجود جزء مهم من الأيدي العاملة في البلدان النامية تشغل في الواقع عملاً معيناً ولكن انتاجيتها فيه تصل للصفر أو تكون ضعيفة جداً، وذلك ما يعرف بالبطالة المقنعة التي يمكن قياسها ولكن لا يمكن تشخيص المسبيين في وجودها إذ ان العاملين في نشاط معين هم في نفس الوقت عاملون وعاطلون وعليه فأن تسمية هذا

¹ اشار ديفيد ريكاردو الى البطالة المقنعة في عرضة " لقانون تناقص الغلة" الذي ينطبق على الدول الفقيرة والمتخلفة ولكن هذا النوع انتشر في النظم الاشتراكية وفي الجهاز الادارى وفي وحدات القطاع العام خاصة في الدول النامية

الشكل من البطالة بالمنفعة يتطابق مع جوهرها ويمثل تعبيراً صادقاً عنها¹ وغالباً ما يشيع ظهورها في القطاع الزراعي وذلك لما يتميز به هذا القطاع من تركيز الجزء الأكبر من القوة العاملة فيه والتي تلزمهم صلة القرابة والالتزامات (العشائرية) على العمل بالأرض جيلاً بعد جيل. بحيث قدرت بعض الدراسات أن فائض العمالة الزراعية قبيل الحرب العالمية الثالثة قد تراوح ما بين 20-25% في مناطق الهند والباكستان والفلبين واندونيسيا. وتشير بعض التقديرات الأخرى إلى أن البطالة بالمنفعة في الريف المصري ما بين 20% وأكثر من 50% من إجمالي القوة العاملة في القطاع الزراعي.¹

3- المستوى العام للبطالة في البلدان العربية :

تشير تقديرات معدل البطالة في الدول العربية كمجموعة أنه الأعلى بالمقارنة مع أقاليم العالم الأخرى، وذلك نظراً إلى أن النمو المرتفع في حجم قوة العمل خلال السنوات الأخيرة لم يقابله نمو اقتصادي بالوتيرة ذاتها، مما أدى إلى عدم مواكبة معدلات التوظيف للزيادة الهائلة في عرض العمل . ونتيجة لاستمرار الضغوط على أسواق العمل العربية من جراء تراكمات الفجوة بين معدلات نمو حجم قوة العمل من ناحية ومعدلات التوظيف من ناحية أخرى ، فمن المقدر أن تحتاج المنطقة إلى توفير أكثر من 100 مليون وظيفة إضافية بحلول عام 2020 للقضاء على البطالة ، مما يعني مضاعفة المستوى الحالي للتشغيل . كما أن دول المنطقة تحتاج سنويا توفير أكثر من 4 مليون وظيفة إضافية لإبقاء معدلات البطالة عند مستواها الحالي . ويتطلب ذلك تحقيق معدلات نمو حقيقية في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ في المتوسط بين 6 و 7 في المائة سنوياً، وهو ما يفوق متوسط معدلات النمو المحققة في العديد من الدول العربية خلال العقود الأربعة الماضية.

ورغم اختلاف تعريف وطرق قياس البطالة والمشاكل المرتبطة بتباين دقة البيانات بين الدول، فإن البيانات المتوفرة تظهر ارتفاع معدلات البطالة في معظم الدول العربية، والتي تمثل أكبر تحدٍ تنموي لهذه الدول.

وقد توزعت البلدان العربية على شرائح معدلات بطالة شديدة التفاوت .

مجموعات البلدان	معدلات بطالة حوالى 2005
جيبوتي - العراق - الصومال - فلسطين	أكثر من 25%
موريتانيا	20 - 25 %
السودان - اليمن	15 - 20 %
الجزائر - تونس - المغرب - الأردن	12 - 15 %
مصر - السعودية - سوريا - ليبيا	10 - 12 %

1 غيداء صادق سلمان، البطالة في العالم العربي، مؤتمر "البطالة، أسبابها، معالجتها وأثرها على المجتمع" المنعقد بجامعة سعد دحلب البلدة الجزائرية سنة 2006

1. تدهن المستويات التعليمية للعاطلين عن العمل .
2. البطالة ظاهرة شبابية .
3. ضعف الخبرة المهنية المتوفرة لدى العاطلين عن العمل .
4. غياب التدريب المهني الموجه لسوق العمل لغياب التخطيط .
5. الهوة الكبيرة بين التأهيل التعليمي للشباب -إن توفر- وبين متطلبات سوق العمل.
6. نسبة الإناث المرتفعة من البطالة .

تتصدر البطالة بخصائصها المذكورة إذن المشاكل الرئيسية التي تواجه كثيراً من الدول العربية في المرحلة الراهنة والبطالة التي تعتبر ظاهرة ذات أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية متشعبة لا بد من أن تشكل محور اهتمام للحكومات العربية عموماً .

4- أسباب شيوع ظاهرة البطالة

- يكاد أن يتفق الباحثين على أن أسباب شيوع ظاهرة البطالة في البلدان النامية عموماً والعربية على وجه الخصوص إلى العديد من الأسباب التي من أهمها¹:-
- 1- عدم كفاية عناصر الانتاج المكتملة لعنصر العمل في العملية الانتاجية كالأرض ورأس المال والتنظيم التي بتكاملها يمكن أن تتحقق وتستمر العملية الانتاجية مما يتعذر معه توفير فرص العمل المنتج للطاقة البشرية الفائضة عن العمل.
 - 2- تعذر وجود فرص العمل البديلة خارج القطاع الزراعي وخصوصاً بالنسبة للقطاع الصناعي الذي استبدل العمل الآلي محل العمل اليدوي، إضافة لحاجة القطاع التجاري لرأس المال النادر، ناهيك عن أن القطاعات الانتاجية عموماً في البلدان العربية تتصف بمحدوديتها وبطء نموها، مما ينتج عنه ضعف قدرتها على استيعاب فائض العمالة الذي يكون مضطراً إلى اللجوء إلى القطاع الزراعي أو بعض النشاطات الخدمية.
 - 3- ارتفاع معدل نمو السكان خلال فترة السبعينات والثمانينات مما أدى إلى ظهور عدد من الشباب الذين يبحثون عن العمل بحيث بلغ معدل نمو القوة العاملة 3,3% في السنة.
 - 4- ندرة الأيدي العاملة الماهرة والكفوءة مما تعذر معه استبدال مثل هذا النوع من العمل محل العمل غير الكفوء. مما أدى إلى ارتفاع كثافة العمل غير الماهر وسيادته في وحدات الانتاج ومن ثم ظهور البطالة المقنعة.

¹ راجع:

غيداء صادق سلمان، البطالة في العالم العربي، مؤتمر "البطالة، أسبابها، معالجتها" وأثرها على المجتمع" المنعقد بجامعة سعد دحلب البلدية الجزائر سنة 2006
الوافي الطيب، هلول لطيفة، البطالة في الوطن العربي... أسباب وتحديات، مؤتمر "البطالة، أسبابها، معالجتها" وأثرها على المجتمع" المنعقد بجامعة سعد دحلب البلدية الجزائر سنة 2006

- 5- الاعتماد على الهجرة كمصدر رئيس لتوليد العمالة من جانب البلدان المصدرة لليد العاملة وكمحرك لبناء الهياكل الأساسية من جانب البلدان المستوردة لليد العاملة. وعندما انتفت الحاجة لاستيراد العمالة وحلول الآلة محل اليد العاملة شاعت البطالة في البلدان المصدرة والمستوردة.
- 6- تعاني بعض المجتمعات العربية من نظرة الازدراء والتعالي للعاملين في القطاع الزراعي مما اضطر الفلاحين وخصوصاً الشباب منهم إلى ترك العمل بالأرض والهجرة إلى المدينة بحثاً عن العمل مما شكل زخماً في عرض قوة العمل وبالتالي زيادة نسبة البطالة في المدن.
- 7- عجز الموازنات العربية عن تمويل مشاريع استصلاح الأراضي الزراعية وإعادة تأهيل الريف أجبر العاملين في القطاع الزراعي على التوقف عن العمل واتجاه البعض الآخر نحو الأعمال الخدمية التي تتصف بضعف قابليتها على تلبية متطلبات الأسرة.
- 8- سيادة بعض القيم والتقاليد الاجتماعية التي تؤثر في اتساع ظاهرة البطالة وخاصة في المجتمعات الغنية والطبقات الأرستقراطية التي تحتقر العمل وتؤثر أن يشب ابنائهم متسككين وعاطلين عن العمل بدلاً من أن يعملوا بأيديهم. ناهيك عن النظرة المتعصبة لعمل المرأة حيث تعاني المرأة العربية في بعض المجتمعات المتخلفة من منعها من ممارسة حقها في العمل فأن النساء في المجتمع العربي تمثل مجموعة من الموارد البشرية غير المستفاد منها أستفادة كاملة والتي يمكن استخدامها في العقود المقبلة للمساعدة في عملية التنمية وخاصة في القطاعات التي يمكن أن تنهياً فيها بيئة مناسبة للمرأة تتفق والقيم الاجتماعية السائدة مثل البنوك والصحة والتعليم والعمل الاجتماعي.
- 9- عانت بعض البلدان العربية من الاثار المباشرة وغير المباشرة للحروب والمشاكل السياسية وخاصة خلال العقود المنصرمة. فعملت أغلب تلك البلدان إلى زيادة حصة الانفاق العسكري على حساب الانفاق الاستثماري مما شكل عوزاً كبيراً في حاجة تلك البلدان إلى المشاريع الاستثمارية التي تستقطب الزيادة الحاصلة في الأيدي العاملة وخاصة بين فئة الخريجين الجدد فتفاقت ظاهرة البطالة نتيجة لذلك.
- 10- هيمنة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية وتوليد العمالة مع تقديم أجور مرتفعة. وظهر القطاع الخاص تدريجياً في دور القطاع الذي يخدم القطاع العام، وبالتالي واجه وصلبات هيكلية في نموه كقطاع مستقل عندما انخفضت قدرة القطاع العام على توليد مزيد من الوظائف.
- 11- تتسم طبيعة العمل في القطاع الزراعي بالفجائية والتباين الزمني بين مراحل عملية الانتاج. مما يتسبب في شيوع ظاهرة البطالة المقنعة. إذ أن التنبؤ بالمستقبل من تغيرات فجائية غير متوقعة في العمل الزراعي يتطلب الاحتفاظ بجزء من القوة العاملة كأحتياطي لمواجهة مثل هذه التغيرات. وكذلك فأن التباين الزمني بين مراحل الزراعة ابتداءً من تحضير الأرض حتى الحصاد واختلاف هذه المراحل من حيث حاجتها لكمية العمل يستدعي أيضاً الاحتفاظ بجزء معطل من القوة العاملة لحين نشوء الطلب عليه وقت حلول العملية الزراعية التي تحتاجه.
- 12- تواجه البلدان العربية شيوع ظاهرة البطالة الموسمية وبصفة سنوية حيث تظهر كنتيجة لموسمية العمل في بعض النشاطات الاقتصادية كالقطاع الزراعي بسبب الطبيعة الموسمية للانتاج الزراعي وعدم استخدام الأرض لفترات طويلة من السنة، كما أنها توجد في بعض الصناعات المحلية كصناعة المثلجات وغيرها. ويكون أثر ذلك النوع من البطالة أكثر حدة في البلدان النامية عموماً بسبب عدم تنوع الانتاج والقصور في تنوع مصادر الدخل بالنسبة للعاملين في تلك الأنشطة.

- 13- ينسجم عن حالة عدم كفاية الطلب الكلي الفعال حدوث تقلبات وأزمات دورية تؤثر بدورها على مستوى استخدام الأيدي العاملة فيضطر المنتجون إلى تسريع أعداد غير قليلة من العمال بسبب هبوط مستوى الأرباح وتسمى هذه الحالة بالبطالة الدورية (كما تم تعريفها آنفاً).
- 14- كان من الآثار السلبية التي نتجت عن كثرة الحروب والمنازعات او حالة عدم الاستقرار الاقتصادي زيادة عدد السكان المهاجرين للبلدان العربية الاخرى وخاصة لدول الخليج وسوريا والاردن ومصر بحثاً عن الاستقرار والأمان النفسي والاجتماعي والاقتصادي فأدت تلك الهجرة إلى زيادة مستوى عرض قوة العمل في اسواق تلك الدول وخاصة في قطاع الخدمات فشاعت ظاهرة البطالة فيها .
- 15- انخفاض اسعار النفط في أواسط الثمانينات وما نتج عنه من انخفاض الطلب على العمالة من البلدان العربية المصدرة لليد العاملة مما أدى إلى خلل في اسواق العمل فيها. وكان لحرب الخليج تأثير مشابه حيث انطوت هذه الحرب على ضغوط سلبية على سواق العمل في الأردن وفلسطين واليمن ومصر.
- 16- أن الكثير من البلدان العربية لا تضع التعليم واحتياجات اسواق العمل ضمن علاقة ارتباط ملائمة. وهناك الكثير من المؤشرات التي توضح أن المردود الاجتماعي والاقتصادي للتعليم منخفض جداً في البلدان العربية وبشكل خاص بالنسبة للأسر الفقيرة. وقد أظهرت دراسة في مصر ان معدلات البطالة تصل إلى أعلى درجة بين الحاصلين على شهادات ثانوية، ويليهما الحاصلون على شهادات جامعية بينما تبلغ أدناها بين غير المتعلمين والحاصلين على شهادات عليا.

رابعاً: تحديات التشغيل في الدول العربية

تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية بلغ في عام 2006 حوالي 1.267 مليار دولار، محققاً بذلك معدل نمو بنحو 16.9 في المائة بالمقارنة مع معدل نمو 22.6 في المائة في عام 2005. وهذا الناتج يمثل ضعف ما كان عليه الحال قبل عقد واحد¹. وترجع هذه الزيادة بصفة أساسية إلى ارتفاع اسعار النفط الذي يوجد في 14 بلدا عربياً تنتج 32% من نفط العالم وتملك 59% من احتياطيها. كما يملك 12 بلداً الغاز الطبيعي لكن الإنتاج العربي يمثل فقط 11.4% من إنتاج العالم و 29% من احتياطيها. ومع هذا العدد الكبير للبلدان العربية النفطية، فإن ثلث الناتج المحلي العربي يعود الفضل فيه لعوائد النفط في بلدان الخليج العربية وليبيا حيث بلغت عوائد النفط والغاز لهذه البلدان 395 بليون دولار عام 2006 ويبلغ إجمالي سكانها 41 مليوناً بما في ذلك الوافدون إليها، بما يمثل 13% من السكان العرب فقط .

¹ بلغ الناتج المحلي الإجمالي العربي عام 1997 ما قيمته 656.2 بليون دولار (التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000) .

وبقدر ما كانت عوائد النفط إيجابية في ارتفاعها، فقد حملت المستهلكين في البلدان العربية التي لا تنتجها أعباء جسيمة، انعكست هذه سلبيًا في ميزان مدفوعاتها، وفي تكاليف المعيشة، حيث ارتفع الرقم القياسي لاستهلاك المحروقات بأكثر من 34% خلال الفترة (2000 - 2005) وذلك في بلدان مثل الأردن ولبنان وتونس. كما قد تكون السبب (غير المباشر) أيضا في ارتفاع الإيجارات بنسبة مماثلة في قطر والإمارات.

ولا يغيب عن الذهن أن قطاع النفط والغاز محدود المساهمة في التشغيل إلى درجة لا تذكر، إلا من خلال أثره غير المباشر في تمويل التنمية والاستثمار. ومع كل ذلك فإن الدخل العربي بأكمله مع هذا النمو المبهج، مازال يقارن بدخل بلد مثل البرازيل أو أسبانيا، وقد ساهم هذا الدخل في زيادة التفاوت في دخل الفرد في البلدان العربية بدرجة خطيرة حتى نكاد نرصد أقل نصيب للفرد من الدخل وأعلاه معا في العالم في المنطقة العربية وحدها. إذ يتراوح نصيب الفرد هذا بين 53 ألفا و 650 دولارا فقط عام 2005¹.

والقطاعات الاقتصادية المولدة لفرص التشغيل محدودة الإنتاجية للغاية، فالناتج المتولد عن الزراعة والصناعة التحويلية والتشييد لا تولد ثلاثتها معا غير خمس الناتج المحلي الإجمالي (النسبة للقطاعات الاقتصادية الثلاثة هي 21.1%)². وما تزال قرابة ثلث القوى العاملة العربية تعمل في الزراعة³ ونسبة هذه العمالة تتناقص سنويا بحوالي نصف نقطة مئوية. وتتفاوت نسبة العاملين في الزراعة من 1% في البحرين إلى 77% في جيبوتي مرورا بالسودان وموريتانيا (50%). وما يزرع من أراض صالحة للزراعة يمثل 35% فقط من تلك الأراضي، وذلك لنقص الاستثمار الزراعي وانحسار سقوط الأمطار على الأراضي الزراعية المطرية. والفجوة الغذائية العربية للمجموعات السلعية الرئيسية تتسع، وقد بلغت 16 مليار دولار (2004)، ونسبة الاكتفاء الذاتي العربي محدودة، حوالي 55% لأنواع الحبوب و 36% للسكر و 31% للزيوت⁴.

1- نمو السكان والقوى العاملة العربية في البلدان العربية

يمكن عرض أهم خصائص نمو السكان والقوى العاملة فيما يلي:⁵

- بلغ عدد السكان في جميع البلدان العربية (22 بلداً) قرابة 338.4 مليون نسمة في عام 2008 مقارنة بنحو 319.2 مليوناً في عام 2006، من بينهم 200.8 مليوناً (62.6 في المائة) سكان الدول العربية الواقعة في أفريقيا. ويبلغ متوسط نسبة الذكور منهم 51.2 في المائة، والإناث 47.8 في المائة، وبذلك تزيد نسبة الذكور 3.4 في المائة على نسبة الإناث. وقد قدرت نسبة السكان من

¹ التقرير الاقتصادي 2006 جدول 2 ص 20.

² احتسب من التقرير الاقتصادي 2006، ص 257 لعام 2005

³ كانت النسبة 35% عام 1995 وأصبحت 29% عام 2004 حسب مصادر المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

⁴ تحقق شبه اكتفاء ذاتي في الخضراوات والفواكه واللحوم والأسماك والبيض والبطاطس. ومع ذلك فنصيب الفرد العربي من الواردات الزراعية هو 80 دولارا سنويا يذهب (50 دولارا) منها إلى الحبوب والبقوليات.

⁵ منظمة العمل العربية، التشغيل والبطالة في البلدان العربية.. التحدي والمواجهة، مرجع سابق، ص 37-39

الفئة العمرية دون 15 عاما من اجمالي السكان في المنطقة العربية بنحو 36.3 في المائة في عام 2003 في حين يبلغ متوسط هذه النسبة حوالى 31.6 في المائة في الدول النامية ، ونحو 28.9 في المائة على المستوى العالمى في العام نفسه . وتشير التوقعات الى أن هذه النسبة في المنطقة العربية قد تتراجع لتصل 32.5 في المائة في عام 2015. ويبلغ متوسط نسبة الشباب الى اجمالي السكان 20.66 في المائة وبلغ متوسط نسبة ذوي النشاط الاقتصادي من السكان في المنطقة العربية لعام 2005 حوالى 32.69 في المائة. ويلاحظ ان معدل نمو السكان خلال هذا العقد يبلغ حوالى 2% سنوياً في العقد الحالى مقارنة بنحو 2.4% في العقد الماضي وسوف يقارب حجم السكان قرابة 600 مليون عام 2050 .¹

- يشكل السكان النشيطون اقتصاديا أقل من ثلث السكان في الدول العربية تقريبا أو ما نسبته 30.7 في المائة ، حيث بلغ مجموعهم حوالى 96 مليون فرد في عام 2005 ويشكل النشيطون اقتصاديا في جمهورية مصر العربية أكثر من خمس مجموع النشيطين اقتصاديا في الدول العربية أو 22.4 في المائة، في حين يشكل النشيطون اقتصاديا في السودان والمغرب والجزائر 11.4% و 10% و 9.8% على التوالي. وفي المقابل، يشكل النشيطون اقتصاديا في كل من البحرين وجيبوتي وعمان وفلسطين وقطر ما نسبته 2.9 في المائة فقط من المجموع الكلي للنشيطين اقتصاديا في الدول العربية، مما أدى إلى تراجع قدرات الأسواق العربية على استيعاب الأعداد الكبيرة من الداخلين الجدد إلى أسواق العمل وبرزت ظاهرة البطالة كظاهرة سلبية وسممة ملازمة لأسواق العمل في كافة الدول العربية دون استثناء ولو بدرجات متفاوتة.

2-توزيع المشتغلين على الأنشطة الاقتصادية في الدول العربية

تشير البيانات إلى استئثار قطاع الخدمات بالنصيب الأكبر من إجمالي القوى العاملة حيث ارتفعت هذه النسبة الى حوالى 55 في المائة في عام 2005 مقابل 47.1 في المائة عام 2005 ، ويستأثر قطاع الخدمات بأكثر من ثلاثة ارباع القوى العاملة في دول مجلس التعاون والأردن وليبيا. ويلاحظ التراجع المستمر في عمالة القطاع الزراعي في الدول العربية لتصل الى 28.7 في المائة مقابل 33.6 في المائة خلال نفس الفترة. ويستقطب القطاع الزراعي أكثر من نصف مجموع المشتغلين في ثلاث دول عربية هي الصومال والسودان وموريتانيا حيث

¹ منظمة العمل العربية، موجز التقرير العربى الاول حول التشغيل والبطالة في الدول العربية: نحو سياسات وآليات فاعلة، 2008، ص 10

يشكل هذا القطاع الرافد الرئيسي للاقتصاد الوطني كما يعمل حوالي ثلث المشتغلين في مصر والمغرب في القطاع الزراعي وفي المقابل، يشكل المشتغلون في القطاع الزراعي نسبة ضئيلة لا تصل إلى 2 في المائة من مجموع المشتغلين في دول البحرين وقطر والكويت. وقد يعود هذا إلى ضآلة مساحة الأراضي القابلة للزراعة. أيضا يلاحظ ان نصيب العاملين في قطاع الصناعة قد انخفض الى 16.3 في المائة مقابل 19.3 في المائة خلال نفس الفترة.

ولا شك أن هذا التباين في توزيع المشتغلين على الأنشطة الاقتصادية يعكس بشكل واضح تباين التركيب الاقتصادي للدول العربية، كما يشير أيضا إلى أمرين هما: أن الزراعة لا تزال نشاطا مهيمنًا مقارنة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى في الدول العربية في أفريقيا وأن القطاع الحكومي لا يزال هو القطاع المهيمن على التشغيل في الدول العربية في آسيا. والقطاعات الاقتصادية المولدة لفرص التشغيل محدودة الإنتاجية للغاية، فالنتائج المتولدة عن الزراعة والصناعة التحويلية والتشييد لا تولد ثلاثتها معا غير خمس النتائج المحلي الإجمالي¹.

ويمكن تلخيص إجمالي التحديات التي تواجه دعم التشغيل والحد من البطالة في العناصر التالية:

- 1- ينمو العرض من العمل خلال هذا العقد أكثر من أي عقد آخر لأسباب ديموغرافية واجتماعية، وقد يكون ذلك فرصة للتنمية ولكن بالتأكيد يمثل ذلك تحديا كبيرا في عالم التشغيل لإيجاد فرص تشغيل جديدة تناسب الداخلين الجدد في سوق العمل والذين يقدر عددهم سنويا بـ 3.9 مليون.
- 2- تزداد المرأة العاملة العربية تعليما وتوعية وحرصا على المشاركة وتدفق أبواب سوق العمل بقوة ولا بد أن تسمع طرقاتها ومعدل نموها يتجاوز سنويا 4%.
- 3- ما يزال وضع البطالة بين الشباب خاصة بين الإناث هو الأسوأ بين مناطق العالم والحد من هذه البطالة لا تملية دوافع اقتصادية واجتماعية فحسب بل تفرضه دواع أمنية وتمتد تحديات ذلك إلى (نوع التعليم والتدريب ونوعية الوظائف).
- 4- تزداد خطورة البطالة بين المتعلمين سنة بعد أخرى وتمثل هذه تحديات كبيرة لإصلاح التعليم وتطوير التدريب وإفساح المجال للمرأة المتعلمة وتطوير الأنشطة الاقتصادية لتستوعب المهارات الرفيعة.
- 5- تجابه الهجرة جملة من التحديات، ففرصها في تقلص في جميع الاتجاهات وبعض تياراتها يهدد ثوابت ثقافية وتيارات أخرى تهددها تشنجات ثقافية وسياسية وتيارات ثالثة تمثل هدرا جسيما من الكفاءات الرفيعة.

¹ احتسب من التقرير الاقتصادي 2006 - مصدر سابق ص 257 لعام 2005 والنسبة للقطاعات الاقتصادية الثلاثة هي 21.1%

- 6- وتواجه بلدان محدودة تحدى توطين الوظائف ولا يسمح بالفشل في ذلك، لأنه يجبر تبعات ثقيلة تمس جوهر المواطنة والحق في نصيب من الربح النفطى واستمرار ميزة الاستقرار الاقتصادى وغيره .
- 7- ما يزال التشغيل في القطاع غير المنظم في اتساع ومعه تزداد حماية المشتغلين تراجعاً وتزداد بذلك أعداد عمال يشتغلون لكن يعيشون تحت خط الفقر .
- 8- يبقى ضعف الإنتاجية تحدياً رئيسياً فبقاء مستوياتها المتدنية يجهض فرص تحسين ظروف العيش ويقلل من فرص النمو الاقتصادى المستدام .
- 9- تمثل برامج الإصلاح الاقتصادى المختارة او المفروضة أملاً قد يقوضه تدهور الأوضاع الاجتماعية، فتتهدد بذلك المكاسب الاقتصادية بدرجة خطيرة فلا بد إذن أن تكون شبكات الأمان الاجتماعية فاعلة مستديمة تتطور إلى حماية من البطالة .
- 10- تمثل التوترات والحروب والاعتداءات الأجنبية القائمة أو المحتملة أكثر العوائق في تخصيص منتج للموارد المحدودة وفي تنمية سليمة متكاملة ومتواصلة .

خامساً: العوائق التي تحد من مساهمة المشروعات الصغيرة في التشغيل وتوليد فرص العمل في الدول العربية :

1- جهود الحكومات العربية لخلق فرص العمل

قد بذلت الحكومات العربية جهوداً منفردة بهدف خلق فرص عمل وتشغيل طالبي العمل ولكنها لا زالت غير كافية حتى الآن ومن هذه الجهود:

في مصر تمركزت جهود التشغيل عن طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية لتوفير فرص عمل للشباب ورصدت لهذا الصندوق مبالغ كبيرة ذهبت بمعظمها لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى برامج خاصة بالخريجين.

وفي سورية تم إنشاء البرنامج الوطني لمكافحة البطالة (الهيئة العامة لمكافحة البطالة)، و تم تخصيص مبالغ مالية وفيرة لتشجيع قطاع الأعمال وبشكل أساسي المشروعات الصغيرة والمتوسطة وحاضنات الأعمال وبعض البرامج المتخصصة والتي كان هدفها عموماً تعزيز مقومات اقتصاد السوق الاجتماعي وتنمية الطاقات الشابة.

و في الأردن فقد بذلت الحكومة عن طريق صندوق التنمية والتشغيل، إضافة إلى جهات أخرى جهوداً تساعد في هذا الاتجاه كصندوق المعونة الوطنية وصندوق الزكاة.

وفي المغرب فقد تم إنشاء صندوق لتدريب وتأهيل الشباب لخلق فرص عمل ذاتي بمساعدة جهات أخرى كالجمعيات الغير ربحية والمصارف وغيرها.

و في تونس وفي عام 1998 فقد تم البدء في برنامج للربط بين التدريب والتشغيل ويركز على خريجي التعليم المتوسط والعالي.

وفي دول الخليج العربي حيث تم التركيز على توظيف المواطنين بدلاً من العمالة الأجنبية، إضافة إلى أن هناك كثير من النشاطات والبرامج التي تعمل على تعزيز طاقات الأفراد الشباب ونشر ثقافة العمل الذاتي وتنمية المبادرات الريادية لدى الشباب.

2- العوائق التي تحد من مساهمة المشروعات الصغيرة في التشغيل وتوليد فرص العمل في الدول العربية :

إنّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة لم تتمكن حتى الآن من توفير فرص عمل كافية وأنها ذات فاعلية محدودة على احتواء البطالة. ، أو تحسين ظروف العمل، أو زيادة الإنتاجية، أو تحقيق مستوى دخل مرتفع للعاملين بها في العديد من الدول العربية، لأسباب عديدة، أهمها:¹

1. ضعف قدرة ورغبة الشباب العاطلين عن العمل على المبادرة وإنشاء المشروعات: يفتقر معظم الشباب العاطلين عن العمل إلى العديد من المهارات الضرورية لنجاح مشروعات الأعمال من أهمها الفطنة في الأعمال والحس الاستثماري وروح المبادرة الفردية والمهارات الأساسية والحياتية الموجهة نحو الأسواق . والواقع أن هذه المهارات يصعب تعلّمها عبر الأنشطة التدريبية . ومن جانب آخر تعمل العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية على إضعاف روح المبادرة والرغبة في التشغيل الذاتي، من بينها التوجه التقليدي للعمل في الوظائف الحكومية بسبب ما تتميز به من منافع وظيفية تفوق تلك المتوفرة في القطاعات الأخرى (رواتب وأمن وظيفي أعلى وساعات عمل أقل مقارنة بالقطاع الخاص)، والتعاقد والتكافل الاجتماعي الذي يشجع الشباب على الاستمرار دون عمل في انتظار الوظيفة المرغوبة . ومن البرامج المتخصصة والمهذبة إلى تغيير القيم المجتمعية التقليدية السلبية نحو العمل برنامج "إرادة"، وهو مبادرة من الحكومة الأردنية تهدف إلى تغيير نظرة المجتمع إلى العمل الحر والخاص والتقني.
2. بيئة أعمال غير مناسبة : لا توفر بيئة الأعمال العربية الدعم اللازم للقطاع الخاص، وأشار العديد من التقارير إلى وقت الشركات الضائع بسبب البيروقراطية وطول الإجراءات الحكومية وتكاليف التأسيس المرتفعة، والأعباء والتكاليف الناجمة عن الحصول على الرخص وتخليص الجمارك، ونظام الضرائب المعقد، والقطاع المصرفي غير المتطور، والنفاذ غير الملائم للتمويل، وضعف البنية التحتية الداعمة للشركات . وتجدر الإشارة ، إلى أن معظم الدول العربية لم تسجل أداءاً جيداً في مؤشر "سهولة ممارسة أنشطة الأعمال" في عام 2006 وتراوح ترتيب الدول العربية التي توفرت عنها بيانات ما بين 52 إلى 165 من أصل 175 دولة، عدا السعودية والكويت وكان ترتيبهما 35 و 40 على التوالي . وتجدر الإشارة إلى البيئة الداعمة لقطاع الأعمال في دبي وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال فيها، حيث سجلت دبي الترتيب الخامس في العالم، وذلك بعد هونج كونج وسنغافورة وإيسلاندا والولايات المتحدة.
3. الكلفة المرتفعة لبرامج التدريب الخاصة برفع روح المبادرة الفردية : من أهم مقومات نجاح برامج التدريب الداعمة لروح المبادرة أن يتم تصميمها خصيصاً لتناسب مع الاحتياجات التدريبية للفئة

1 صندوق النقد العربي وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2007، أبوظبي، 2008، ص ص 207-209

المستهدفة - أي حسب نوع المتدربين، وخلفياتهم الاجتماعية والثقافية وطبيعة وبيئة أعمالهم . على سبيل المثال، تختلف طبيعة البرامج (محتويات وأساليب التدريب) الهادفة لرفع روح المبادرة الفردية للشباب المتسربين من المدارس عن تلك المطلوبة للشباب المتعلم أو للمرأة الفقيرة المعيلة . ومن الجدير ذكره أنه نظراً لارتفاع تكلفة البرامج الخاصة ومحدودية الموارد المخصصة لهذا النوع من التدريب يغلب استخدام برامج تدريب عامة والتي لا تركز على الاحتياجات الفردية للفئات المختلفة مما يؤدي إلى انخفاض فعاليتها.

4. عدم استمرارية البرامج في توفير الدعم الفني المكثف المطلوب : تحرص معظم البرامج على أن يحصل

أصحاب المشاريع الشباب على المساعدات المالية والتدريبية في بداية العمل . بيد أن القليل منها يتواصل مع المتدربين لاستمرارية حصولهم على الاستشارات والمعلومات اللازمة من أجل دوام مشاريعهم و توسيع رقعة أعمالهم .وبما أن هذه المشاريع لم تنشأ نتيجة تطور اقتصادي طبيعي في الدولة المعنية، وإنما أسست للاستفادة من الحوافز التي يوفرها النظام الاقتصادي من أجل زيادة التشغيل، يزيد احتمال فشلها عندما لا يستمر توفير الدعم أو يتوقف قبل أوانه.

5. البرامج المنحازة عن غير قصد : يعاني العديد من برامج حفز التشغيل من ضعف التخطيط الذي يقلل

من فرص وصولها بكفاءة إلى الفئات المستهدفة . وعلى سبيل المثال، تسعى برامج دعم المشروعات الصغيرة للوصول إلى الشباب المتعلمين والقادرين من الطبقة الفقيرة، فضلاً عن الشباب الذين يملكون خبرة في العمل الحر أو رأسمالاً ولو بسيطاً للبدء بالأعمال . ولكن غالباً ما يستفيد من هذه البرامج الفئات الأعلى تعليماً والأكبر عمراً، في الوقت الذي يواجه فيه الشباب الأكثر ضعفاً مشاكل حقيقية في الوصول إلى هذه البرامج . كما أن معظم برامج حفز التشغيل تتركز في المدن و تهمل المناطق الريفية الفقيرة . وتنحاز برامج التشغيل بأشكال أخرى، فعلى سبيل المثال، أشار المسح الميداني الخاص بتقييم كفاءة البرامج الداعمة للمشروعات الصغيرة المولدة لفرص تشغيل ، والذي قامت به الشركة الكويتية لتنمية المشاريع الصغيرة إلى أن معظم الفرص التي تولدت من مشاريعها كانت من نصيب الوافدين (7 في المائة من الفرص للمواطنين) ويعزى ذلك لضعف التخطيط . ويعاني برنامج تنمية الصحراء في مصر من مشاكل مشابهة، ويقوم البرنامج على أساس مزارع صغيرة كان من شأنها أن تزيد من فرص التشغيل، إلا أنه تبين أن المشروعات الصغيرة مكلفة وتشكل عبئاً على الدولة ، ولذا تنازل البرنامج عن غرضه الرئيسي وتحول إلى دعم المشاريع الزراعية الكبيرة لأنها تشكل عبئاً أقل (وذلك لأن القطاع الخاص يتحمل معظم التكاليف)، على الرغم من أنها تولد فرص عمل أقل لكونها كثيفة رأس المال . ويعاني العديد من آليات التشغيل العربية من مشاكل مشابهة، ومثال ذلك برنامج الإعفاءات الضريبية التي يقدمها مجلس الاستثمار الأردني في سبيل جذب الاستثمارات في قطاع الأعمال. والمعروف أن نظام الإعفاءات الحالي قد منح حوافز ضريبية مرتفعة للشركات الكبيرة أكثر منها للشركات الصغيرة، على عكس ما كان متوقعاً وخلافاً للهدف الرئيسي للبرنامج.

وأخيراً تعد مظاهر العولمة وما يرافقها من انفتاح الأسواق وتراجع الإجراءات الحمائية المحلية من أهم هذه التحديات بسبب ضعف القدرة على المنافسة .ومن التحديات في هذا المجال أيضاً متطلبات التسويق وبخاصة التسويق الخارجي، والحاجة لتوفير المتطلبات البيئية والصحية المناسبة، وضعف المعرفة بالتشريعات والإجراءات

المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية، والمبالغة في التقييم الذاتي الإيجابي للسّمات والقدرات الشخصية، وضعف الخدمات المساندة¹، والحاجة لتأمين الموارد المالية اللازمة. وبشكل عام، يمكن الحصول على خدمات التأهيل والتدريب والتوعية والتحفيز بالتأهيل والتدريب والتعليم ضمن أطر التعليم النظامي أو غير النظامي قبل إنشاء المشروع أو بشكل مرافق لمراحله المختلفة.

الاستنتاجات والمقترحات :

1- الاستنتاجات :

توصل الباحث الى الاستنتاجات التالية :

1. إن قضية تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتل أهمية كبيرة لدى صناع القرار الاقتصادي في كافة الدول المتقدمة والنامية - وخاصة الدول العربية - لما تلعبه هذه المشروعات من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بها.
2. تعتبر المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة النمط الغالب للمشروعات في الدول العربية
3. ما زال تحديد تعريف موحد ومعتمد لتصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة يثير نقاشاً من ناحية اختلاف المعايير والمقاييس المعتمدة في القطاعات الاقتصادية واختلاف مراحل النمو الصناعي والتقدم التكنولوجي.
4. يمكن ان تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً ومحورياً في التشغيل وخلق فرص العمل اذا ما تم التنسيق بين الدول العربية لزيادة الفرص في مجال تنمية وتنويع القاعدة الانتاجية لهذه المشروعات بحيث تتكامل مع بعضها والتخصص في الانتاج حسب الميزة التنافسية لكل دولة مما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات العربية.
5. إن ترقية هذه المشروعات أمر ذو أهمية نظراً للخصوصيات التي يكتسبها هذا النوع من المشروعات من صغر الحجم ومحدودية رأس المال المستثمر، كما أنّها لا تتطلب غاباً تكنولوجيا معقدة، إضافة إلى قدرتها على التكيف مع التطورات التي تحصل (المرونة العالية) وكذا سهولة التسيير و اتخاذ القرار، هذه الجملة من الخصائص مكنتها لأن تلعب أدوار مهمة فهي تمكن من امتصاص اليد العاملة التي تشكو من البطالة، كما تؤدي إلى تلبية حاجيات السكان و المساهمة في خلق القيمة المضافة و تحقيق التوازن الجهوي.

¹ يمكن تصنيف الخدمات المساندة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى نوعين رئيسيين هما:

أ- الخدمات المساندة المباشرة، وتشمل خدمات التعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية، وتسهيلات التمويل والإقراض وضمان القروض، والتسهيلات والخدمات المتعلقة بالتسويق والاستيراد والتصدير، والخدمات الاستشارية والفنية، وخدمات التشغيل والإرشاد والتوجيه.

ب- الخدمات المساندة غير المباشرة، وتشمل التشريعات والسياسات، وخدمات البيانات والإحصاءات ونظم المعلومات، والدراسات والبحوث، والتنظيمات والتكتلات المهنية للعاملين في المنشآت، والخدمات والتسهيلات الداعمة للمبادرة والإبداع، والخدمات الإعلامية والترويجية، والخدمات البيئية، والمواصفات والمقاييس، والاتفاقات والبروتوكولات الثنائية والجماعية.

6. لا ينبغي النظر إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمعزل عن الاستراتيجية الصناعية الشاملة، أو حتى من دون وجود أية استراتيجية صناعية شاملة، ومن دون ربط هذه المشروعات باحتياجات التنمية الصناعية التي تحددها هذه الاستراتيجية إن وجدت . فإنه لمن غير المنطقي اعتماد استراتيجيات لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة قائمة بحد ذاتها، بل لابد من النظر إلى مسألة التنمية الصناعية برمتها في ضوء مجمل احتياجات التطوير الصناعي، وفي ضوء أولويات هذه الاحتياجات، ومدى توفر الموارد المناسبة لتحقيق الأهداف الصناعية، وتحقيق احتياجات تطوير هذه الموارد، فضلا عن مجالات النهوض والتقدم وفرص التعامل بكفاءة مع التحديات التي تفرزها المتغيرات الجديدة وأهمها ثورة المعلومات والاتصالات والتحرير التجاري، والتي نجم عنها تطور في مفهوم المزايا النسبية وتساعد في التركيز على الكفاءة التنافسية.

2- التوصيات

أولاً: توصيات بشأن تفعيل برامج التشغيل في الدول العربية

هناك حاجة ماسة لاتخاذ العديد من الإجراءات الرامية إلى تحسين الأثر الإجمالي لبرامج التشغيل وزيادة فعاليتها في الدول العربية. ويمكن تصنيف هذه الإجراءات حسب الجانب الذي تنتمي إليه من سوق العمل، على النحو التالي:

1- إجراءات جانب العرض، وتشتمل على ما يلي:

- الارتقاء بنوعية التعليم والتدريب في الدول العربية بغية توفير المهارات المطلوبة للاحتياجات المتطورة لسوق العمل وتعزيز إمكانية استكمال الدراسة والحصول على تأهيل مناسب يحسن من آفاق التشغيل ويخفف من فترة البطالة..
- العمل على التخفيف من نظرة المجتمع الدونية للتعليم المهني والفني، وتشجيع التدريب المهني خارج أوقات المدرسة، وتحسين آفاق التشغيل لخريجي هذا التعليم، ووضع معايير وطنية لمستوى المهارات المهنية المقابلة لوظائف محددة، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص.
- حث مشاركة القطاع الخاص في تصميم المناهج وتحديد متطلبات التدريب واحتياجاته، وبخاصة التدريب السابق للتوظيف، والذي تستخدمه الشركات في الدول المتقدمة للتأكد من توفر مواصفات ومتطلبات العمل لدى طالبي التشغيل الجدد . ويعتبر هذا النوع من التدريب محفزاً لكلا الطرفين، أي للمتدربين، إذ ثمة عمل بانتظارهم، وللشركات، إذ أنها لن تحتاج إلى استثمار المزيد من الجهود في تدريبهم.
- مراجعة نظام الأجور والميزات الأخرى المقدمة في القطاع العام وربطها بعوامل مثل الإنتاجية والمزايا المقدمة في القطاع الخاص، لتشجيع الخريجين للعمل لدى القطاع الخاص.

2- إجراءات جانب الطلب، وتشتمل على ما يلي:

- إضفاء المزيد من المرونة على تشريعات سوق العمل، وجعل سياسات تحديد الأجور والضمانات المقدمة للعاملين غير مثبطة لتشغيل المتحقيين الجدد، حيث أن ارتفاع تكلفة التوظيف، ومساهمة أرباب العمل في صناديق التقاعد، وتعقيد عمليات التسريح عند الحاجة، لها آثار سلبية على إمكانية توظيف طالبي العمل الجدد.

- التخفيض في تكلفة توظيف المتحقيين الجدد بسوق العمل من خلال تقديم الحوافز الملائمة مثل دعم الأجر والمساهمة في تكاليف التدريب أثناء العمل، لزيادة إمكانية تشغيلهم وتدريبهم من قبل القطاع الخاص.
- أثبتت الدراسات أن تعزيز المنافسة في أسواق المنتجات، وتخفيض كلفة الاقتراض وتحسين النفاذ إلى التمويل، ومواجهة كافة العوائق التي تقف في وجه تأسيس الشركات، والعوامل التي تؤدي إلى تضخم كلفة القيام بالأعمال، كلها وسائل مهمة لتحفيز الطلب على العمل.
- وتوسيع ثقافة الابتكار من خلال التدريب الملائم، و تكثيف عمليات التوجيه المؤسسي للباعثين الجدد من خلال سياسة الشباك الواحد لتقديم خدمات التدريب والاستشارة بشكل منسق ودون تعقيدات بيروقراطية.
- تشجيع المبادرات الإقليمية والدولية لتبادل المعلومات والخبرات وتنسيق استراتيجيات التشغيل خاصة في مناطق التكامل الاقتصادي، وتوظيف هذا التكامل والاتفاقيات الاقتصادية للنهوض بالتشغيل، لاسيما من خلال توسيع آفاق التجارة والاستثمار.

3- إجراءات مراقبة البرامج وسير عمل الأسواق، وتشتمل على الآتي:

- تلافي النقص الكبير في المعلومات حول أسواق العمل و احتياجات التدريب ، حيث أن هذا النقص يُعيق بشكل كبير الجهود الهادفة إلى فهم أسباب البطالة ومحاولة علاجها. وهناك حاجة إلى اتساع رقعة انتشار نتائجها بحيث تتمكن الدول العربية من فهم التفاصيل النوعية الخاصة بالبطالة وسوق العمل في المنطقة بشكل أفضل . كما تبقى الحاجة ملحة لإقامة نظام معلومات حديث عن سوق العمل، حيث أن غياب المعلومات المتوافرة حول الوظائف الشاغرة ومتطلبات التدريب يساهم في توسيع الهوة بين العرض والطلب في السوق.
- تحسين الترويج والإعلان عن برامج التشغيل على نحو يزيد من منافعتها و يجعلها في متناول عدد أكبر من طالبي العمل.
- ضرورة تطوير خدمات تشغيل أكثر فاعلية من حيث الموازنة بين العرض والطلب، من خلال إيجاد مكاتب تشغيل متخصصة وتكوين قاعدة بيانات عن الوظائف الشاغرة ومؤهلات الباحثين عن عمل، ونشر المعلومات حول فرص التدريب المتاحة والمطلوبة
- توسيع رقعة المنتفعين من برامج التشغيل، وتحسين آليات استهداف المجموعات المهمشة مثل النساء، وغير المتعلمين، والباحثين عن عمل في الريف، والعاملين في القطاع غير المنظم ، وكذلك العمل على الاستجابة لمتطلباتهم المهنية المختلفة.

ثانياً: توصيات بشأن تفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

1. وضع خطة قومية طويلة الأجل لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. بما يحقق تكاملها وتحقيق الترابط بين هذه المشروعات وبين المشروعات الكبرى سواء على مستوى القطر أو على المستوى القومي، حيث تشير التجارب الدولية الناجحة للمشروعات الصغيرة الى أنه يجب وجود منهج واضح

- وأهداف محددة لتنمية المشروعات الصغيرة وأن يتم وضع سياسات تنمية المشروعات الصغيرة في الإطار الأشمل الخاص بالسياسات الصناعية والاقتصادية للدول.
2. إيجاد نوع من الترابط والاتصال بين المنظمات والهيئات المسؤولة عن تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأقطار العربية بهدف توحيد تعريف مفهوم هذه المشروعات وتوصيفها وضورة تطوير وتحديث أساليب العمل لتحقيق أفضل مردود اقتصادي وتبادل الخبرات بين الأعضاء في مجالات تنمية المشروعات الصغيرة وغيرها.
3. إنشاء بنك عربي مشترك للمشروعات الصغيرة أو مؤسسة تمويل عربية للعمل على تعبئة الموارد التمويلية وينظم تدفقها لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق خطة معينة للأولويات
4. تفعيل دور كل من الاتحاد العربي للمنشآت الصغيرة والاتحاد العربي للصناعات التقليدية والحرف الفنية من خلال تفعيل ممارساتها لمهامها واختصاصاتها وخبراتها ودعم ومساندة المؤسسات والجمعيات والنقابات والاتحادات التي تعمل في هذا المجال وتعظيم قدراتها التنافسية وتوثيق الروابط بينهما والإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية.
5. دراسة امكانية إنشاء بورصة عربية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في إطار إنشاء البورصة العربية الموحدة وضورة دراسة التجارب الدولية وأفضل الممارسات في مجالات مماثلة للتعرف على إمكانية تطبيقها في الدول العربية ومن ثم إصدار تشريعات جديدة لتقديم تلك الخدمات لهذه المشروعات وتقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات.
6. توفير الدعم والتدريب لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة مراحل العملية الانتاجية بحيث لا يكون هناك انقطاع في العملية الإنتاجية والتسويقية وبالتالي في العملية التمويلية.
7. انشاء شبكة عربية لبيانات واحصاءات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية تمكن من توفير قواعد بيانات متخصصة بشروط وتفصيل أنظمة تمويل هذه المشروعات وغيرها وتوفير بيئة لتبادل هذه المعلومات بصورة منتظمة حيث ان هذا أمر بالغ الأهمية في عملية وضع السياسات الرامية إلى تحسين بيئة العمل الملائمة لنمو هذا القطاع.
8. تفعيل دور المناولة الصناعية في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتنظيم الإنتاج الصناعي وتحسين استخدام طاقات الشركات الصناعية وزيادة الإنتاج والتشغيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ورفع قدرتها الإنتاجية من خلال مشاركة أكبر عدد من وحدات الإنتاج المتخصصة.
9. إقامة التشبيك وربط الشركات بالمنشآت الكبيرة والأجنبية، فلقد أجمعت نتائج أعداد كبيرة من الدراسات التي أجريت على أن وجود الشركات الأجنبية قد ساعد على رفع مستوى وإنتاجية الكثير من الموردين المحليين. ويرى العديد من الخبراء أنه في الدول النامية التي تعاني من أعراض غياب الفئة المتوسطة من المشروعات تستطيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تساهم بشكل مهم في تحسين تنظيم المشروعات من خلال الاندماج بقوة في علاقات التوريد الحديثة مع هذه الشركات الأجنبية.
- وأخيراً: إن البلدان العربية معنية حالياً بضرورة تفعيل النهج الاقتصادية والإداري من خلال تحسين الاستثمار في الدول العربية وإزالة القيود التنظيمية والقانونية لجذب الأموال العربية من الخارج والعمل على إنشاء السوق العربية المشتركة وتدريب العمالة العربية وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة كنواة لبناء اقتصاد متين مستقبلاً وتوفير

فرص عمل جديدة، إضافة إلى دفع وتشجيع مؤسسات القطاع الخاص لتشغيل عمالة جديدة في إطار خطة وطنية شاملة. ولا بد من إعادة النظر في مكونات سياسات التعليم والتدريب بحيث تلي سوق العمل باستمرار كما وتلبي حاجات المجتمع بشرائحه المختلفة للتعليم والتأهيل كونها حاجة طبيعية وسبيلا للتطور البشري.